



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-
معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة
الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: محاسبة وجباية معمقة
تحت عنوان:

أهمية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة دراسة
تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة
2021-2000

من إعداد

❖

❖

❖

أجيزت بتاريخ 2021/..../....

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيساً	جامعة عين تموشنت	أستاذة مساعد "أ"	د/ أوجامع ابراهيم
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	أستاذة محاضرة "ب"	د/ منقوري منال
مشرفاً	جامعة عين تموشنت	أستاذة محاضرة "ب"	د/ قديد ياقوت

السنة الجامعية 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا

قَلِيلًا﴾

سورة الإسراء الآية 85

إهداء

إلى من باركتني دعواتها أمي الغالية رحمة الله
عليها.

إلى من أكن لهم كل الحب و التقدير

زوجي و أبنائي، أخي و زوجة أخي و أبنائهم
الأعزاء.

إلى جميع زملائي الأفاضل و خاصة طلبة ماستر

2.

إلى أستاذتي و زميلتي في العمل، إلى كل الأصدقاء و
الأحباب بدون استثناء.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي
المتواضع.

حبي حليمة

إهداء

إلى كل من علمني حرفا في
هذه الدنيا الفانية.

إلى روح أبي
الزكية الطاهرة.

إلى روح أمي
العزيزة الغالية.

-رحمهم الله-

إلى زوجتي و
أبنائي الأعزاء.

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي
المتواضع.

صحراوي سعيد

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
والصلاة والسلام على أشرف خلق الله
سيدنا محمد وعلى صحابته الأكرمين
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،
وبعد:

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر
وخالص التقدير والعرفان إلى
المشرفة: قديد ياقوت على
قبولها الإشراف على هذه
الأطروحة وعلى الإرشادات والتوجيهات
وحرصها الدائم على إتمام
العمل.

بكل عبارات التقدير والاحترام
أتقدم إلى كل السادة أعضاء
اللجنة الموقرة على قبولهم
المذكرة وإبداء ملاحظتهم القيمة
وتوجيهاتهم.

كما نتوجه بالشكر إلى جميع
الأساتذة الأفاضل على نصائحهم
وتوجيهاتهم القيمة طوال الفترة
الدراسية وإلى كل من قدم لنا يد
المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز
هذا العمل.

حليمة حبي سعيد صحراوي

فألمه
المطويات

قائمة

المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	آية قرآنية
II	إهداء 1
III	إهداء 2
IV	شكر وتقدير
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
17-2]	الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة والجبائين العادية والبتروولية
[
2	المبحث الأول: الإطار النظري للميزانية العامة
10	المبحث الثاني: الإطار النظري للجباية العادية والجباية البتروولية
17	خلاصة الفصل الأول
-19]	الفصل الثاني: دور الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة
[32	
19	المبحث الأول: التطور التاريخي للجباية البتروولية في الجزائر
25	المبحث الثاني: دور الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة والآثار السلبية لانخفاض الجباية البتروولية
32	خلاصة الفصل الثاني
-34]	الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)
[57	
35	المبحث الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
43	المبحث الثاني: مساهمة الجباية العادية والجباية البتروولية في تمويل الميزانية العامة
57	خلاصة الفصل الثالث
59	الخاتمة
65	المراجع
71	الفهرس

المقدمة

قائمة

الجدول

الصفحة	عنوان الجداول	رقم الجدول
23	مراحل تأمين قطاع المحروقات في الجزائر	الجدول رقم (1/2)
44	تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة (2021-2000)	الجدول رقم (1-3)
46	تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2020-2021)	الجدول رقم (2-3)
49	مساهمة الجباية العادية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر (2000 - 2021)	الجدول رقم (3-3)
50	وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2021 - 2000)	الجدول رقم (4-3)
52	تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2021 - 2000)	الجدول رقم (5-3)

فائِزَةٌ

الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت	الشكل رقم (1-3)
39	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	الشكل رقم (2-3)
40	الهيكل التنظيمي للمركز الجوي للضرائب	الشكل رقم (3-3)

الْحَقِّقَةُ

المقدمة العامة:

تعتبر الجباية من أهم وأقدم الموارد التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها وفي تمويل عملياتها التنموية ومشاريعها الإنمائية، من أجل إشباع حاجات أفراد مجتمعها وتحقيق الرخاء والرفاهية لهم، فمن أجل ذلك اهتمت الدول المعاصرة بالضريبة كمورد رئيسي للميزانية العامة، والجزائر ليست بمنأى عن ذلك بحيث ما تزال تحرص وبشكل حثيث لإيجاد أداة تمويلية تتميز بالاستقرار والدوام في ظل تذبذب وعدم ثبات أسعار النفط خاصة مع ظهور أزمة الكورونا، كما تعد الجباية وخاصة الجباية العادية المورد الرئيسي وتعتبر من أهم المصادر التمويلية ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق حاولت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول البترولية في إنشاء ما يسمى بصندوق ضبط الإيرادات لتسيير الفائض الناتج عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية و يعمل هذا الأخير على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية لاستعماله في تحقيق استقرار الميزانية العامة و توظيفه كذلك كوسيلة لسد الديون و تمويل الحجز و ذلك دون إهمال الجباية العادية التي تعتبر مصدرا فعالا لانعاش الإيرادات العامة للدولة و تغطية العجز في الميزانية و التقليل من الانخفاض الحاد في مستوى الإيرادات بعد تذبذب أسعار البترول و كذلك وفقا لمصطلح النظام الضريبي.

*مبررات موضوعية: -تعتبر النفقات العامة أداة هامة تتدخل من خلالها الدولة للتأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية و مدى اعتمادها على إيرادات الجباية البترولية. -الرغبة في إبراز العلاقة بين أهمية الجباية العادية في تمويل الميزانية و التذبذبات في إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

، و عليه تتضح معالم إشكالية البحث، والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة الجزائرية؟

تحت هذه الإشكالية تدرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الميزانية العامة، أنواعها ومبادئها؟

- ما مفهوم الجباية العادية وما هي متطلبات تفعيل مردوديتها في الجزائر؟

- هل الجباية العادية تساهم في تمويل الميزانية العامة للجزائر أكثر من الجباية البترولية؟

أولاً- فرضيات الدراسة:

لغرض الإجابة عن الإشكالية وتساؤلات الدراسة، تم صياغة الفرضيات كالاتي:

- **الفرضية الأولى:** - للجباية العادية دور في تمويل الميزانية العامة للدولة، في ظل تقلبات أسعار البترول.

- **الفرضية الثانية:** -تساهم الجباية البترولية بنسبة عالية في الميزانية العامة للدولة، نظرا لهيمنة قطاع المحروقات وسيطرته على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تعود أسباب اختيار الموضوع لعدة مبررات، تتمثل في المبررات الموضوعية والمبررات الذاتية، وهي على النحو الآتي:

- **مبررات موضوعية:**

تعاني الجزائر من عجز دائم في ميزانيتها العامة بسبب نقص الإيرادات العامة التي تمول ميزانية الدولة، ويعود السبب في ذلك لأن اقتصاد الدولة اقتصاد ريعي يعتمد على مورد غير مستقر في حصيلته بسبب كثرة الأزمات التي تؤثر على أسعار النفط من فترة لأخرى، لذا توجهت النظر نحو الجباية العادية والحرص على تطويرها وإحلالها بدل الجباية البترولية من خلال انتهاج وإتباع سبل وسياسات من شأنها الزيادة في تلك المورد.

- **مبررات ذاتية:**

- الميول و الاهتمام الشخصي بالموضوع راجع لعلاقته بمجال التخصص وللإحاطة بجميع جوانبه .

- رغبتنا الشخصية في التعمق في المادة الجبائية.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

يحظى موضوع الدراسة بأهمية علمية وعملية مستفيضة تتجلى بعضها، في أن الجباية تتميز عن غيرها من وسائل التمويل العامة، كونها تلعب دورا كبيرا في تمويل الميزانية العامة للدولة من أجل تغطية نفقات الدولة؛ خاصة في ظل عصرنا الحالي حيث أسعار النفط تتسم بالتقلب وعدم الثبات مما يؤثر بطريقة مباشرة على الإيرادات البترولية غير مستقرة، فينعكس ذلك مباشرة علة وضع الميزانية العامة ويحول دون تحقيق التمويل الكافي لها، ومنه تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة تبيان دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2021.

رابعًا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى معرفة مدى مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة، إلا أن هذا الهدف يسترعي الوقوف على مجموعة من الأهداف نوجزها في ما يلي:

- تأصيل المفاهيم الأساسية لكل من الجباية العادية والميزانية العامة؛

-الوقوف على واقع تطور الجباية العادية في الجزائر ومقارنتها بالجباية البترولية خلال الفترة 2000-2021.

- إبراز مكانة الجباية العادية وأهميتها ضمن مكونات الميزانية العامة للدولة.

خامساً: منهج الدراسة

لغرض دراسة إشكالية الدراسة وتحليل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المقترحة، تم الاعتماد في القسم النظري على المنهج الوصفي القائم في الأساس على: "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق ووضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها، ويهدف هذا المنهج إلى توفير بيانات وحقائق عن مشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاته"¹، واعتمدنا في معالجة الإطار النظري على مصادر البيانات الثانوية وهي المراجع الأكاديمية باللغة العربية واللغة الأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية متمثلة في: الكتب، المقالات، الملتقيات، المداخلات، الرسائل العلمية وشبكة الانترنت، أما في الجانب التطبيقي، فقد قمنا بدراسة تحليلية عن تطور حصيلة الجباية العادية والجبائية البترولية في الجزائر مع إظهار مساهمة كل منهما في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000-2021.

سادساً: حدود الدراسة

هناك عدد من المحددات التي تحيط بهذه الدراسة وهي:

- **الحد الموضوعي:** تناولنا دراسة متغيرين رئيسيين الجباية العادية والميزانية العامة للدولة.
- **الحد المكاني:** دراسة تطور إيرادات الجباية العادية والجبائية البترولية في الجزائر.
- **الحد الزمني:** قمنا بتحليل تطور إيرادات الجباية العادية والجبائية البترولية في الجزائر ومدى مساهمة كل منهما في تمويل الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021..

سابعاً: الدراسات السابقة:

سنتطرق لبعض الدراسات المحلية ذات العلاقة بموضوع دراستنا الحالية وفق تسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث كالاتي:

- 1-(دراسة شنوفي نور الدين، موساوي روميضاء، 2015)، الموسومة ب: "الاتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة حتمية أم خيار إستراتيجي دراسة تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016"، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، المجلد 16، العدد 5، ص ص 74-83،

يهدف هذا المقال إلى معالجة إشكالية مدى نجاعة إحلال الجباية العادية للجبائية البترولية في تمويل الميزانية العامة للجزائر، وهذا بالتعرف على ملامح النظام الضريبي المطبق، وتوضيح حجم ومكونات الإيرادات الضريبية ودورها في تمويل النفقات العامة، ويخلص هذا المقال إلى أن الاتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للجزائر

¹ - أحمد حسن الرفاعي، "منهاج البحث العلمي"، الطبعة الأولى، تطبيقات إدارية اقتصادية، دار وائل للطباعة والنشر، 1996، ص 122.

حتمية وخيار إستراتيجي في آن واحد، إذ يمكن اعتبارها من جهة حتمية اقتصادية بالنظر إلى واقع السوق وطبيعة المادة البترولية غير المتجددة وما يفرضه التطور الاقتصادي لكل دولة، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون حل إستراتيجي يسمح بتفادي مخاطر الاعتماد على الجباية البترولية لاسيما في تمويل عجز الموازنة المتفاقم.

2- (دراسة ساجي فاطيمة، 2017)، الموسومة ب: فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، جامعة تسيमित، الجزائر، المجلد 8، العدد 20، 2017، ص ص 321-330.

الميزانية العامة للدولة هي برنامج يوضع من طرف السلطة العمومية، لفترة زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة، وهي تمر بمراحل أساسية متتابعة ومتجددة تشرح طبيعة الأنشطة و العمليات المكونة للميزانية العامة، حيث يتم فيها مقابلة النفقات العامة بالإيرادات العامة، و نتيجة للتطورات العالمية الحاصلة قامت الجزائر بإصلاح النظام الميزاني و ذلك من أجل عصرنته و مواكبته مع نظام الدول المتطورة. فالإيرادات العامة للميزانية تتكون من مصدرين رئيسيين في الجزائر هما: الجباية العادية و الجباية البترولية، إذ تعتبر الجباية مشتقا اقتصاديا هاما يعكس الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي لتطور الدولة، لكونها أداة تدخلية لها آثارها المتعددة على المستوى الكلي و الجزئي. و لتفعيل دور الجباية و رفع مردوديتها و تحسين الهيكل الضريبي نجد أن الجزائر قد قامت بعدة إصلاحات اقتصادية. و يهدف بحثنا هذا إلى توضيح الدور الذي تلعبه الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العمومية، معتمدين في ذلك على مزيج من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالميزانية و الجباية و تحليل المعطيات و الإحصائيات المتعلقة بتطور حصيلة الإيرادات و مدى مساهمة الجباية في تمويل النفقات العامة.

3- (دراسة سايح جبور علي، عزوز علي، 2018)، الموسومة ب: مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص ص 251-262.

إن التقلبات الطارئة على أسعار المحروقات أثرت سلبا على مردودية الجباية البترولية، مما ساهم في تدني الإيرادات العامة للدولة، هذا ما دفعها للجوء إلى عدة إصلاحات على النظام الضريبي أهمها إصلاح سنة 1992، وذلك بإدخال تعديلات واستراتيجيات جديدة لجعلها أكثر نجاعة وفعالية، وكذلك للرفع من مردوديتها سعيا منها لعدم التركيز على الجباية البترولية كمصدر أول لإيراداتها، حيث يجب على الدولة رد الاعتبار لدور الجباية العادية عن طريق إعادة النظر في سياستها الضريبية، وبالتالي تحقيق عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

4- (دراسة قرينعي ربيحة، نوي طه حسين، 2019) الموسومة ب: أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور -الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 3، 2019 ، ص ص 28-49.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي تحدثه إيرادات الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر، نظرا لاعتماد هذه الأخيرة على الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل نفقاتها العامة، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا باستعمال إختبار ديكي فولر واختبار جوهانسون وانجل غرانجر لتحديد هذا الأثر، ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى أن الجباية البترولية تؤثر على توازن الميزانية العامة بشكل كبير، إذ أن هناك علاقة طردية تربط بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور إيرادات الجباية البترولية، وذلك لسيطرة هذه الأخيرة على هيكل الإيرادات للميزانية العامة، إذ ظلت تساهم بنسب تتراوح بين 35 % و 77 % من إجمالي إيرادات الميزانية طيلة الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، ومنه فإن تعرض السوق النفطية لأي صدمة معاكسة في الأسعار سيؤدي حتما إلى التأثير على المداخل البترولية ومن ثم على رصيد الميزانية العامة

5- (دراسة حراق مصباح، قمبر محمد أمين، 2021) : الموسومة ب: أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1992-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة ، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، ص ص 17-38.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)، من خلال مكانة الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة وكذا قدرتها على تمويل النفقات العامة، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك في إطار نماذج ARDL ، بالاستعانة ببرنامج (Eviews.10) خلصت الدراسة في نتائجها إلى وجود تكامل مشترك بين إيرادات الجباية العادية (Impd)، Ddn، Tva، Tmb والميزانية العامة، وجود أثر إيجابي لإيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر، هذا يدل على أنه كلما ارتفعت إيرادات (Impd)، Ddn ، Tva، Tmb سيؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة.

لقد ارتأينا في دراستنا هذه الاعتماد على الدراسات المحلية فقط، تحسباً للوقوع في متاهات وصعوبات الاختلاف والتباين في المصطلحات المعتمدة، وكذلك في الإجراءات المتبعة والتي تختلف حسب التشريع الضريبي الخاص بكل دولة، ولقد استفدنا كثيرا من هذه الدراسات السابقة خاصة في إعداد الجانب النظري، فأوجه التشابه بين الدراسة الحالية وهذه الدراسات يتمثل في البيئة محل الدراسة نفسها وهي الجباية العادية والبترولية والميزانية

العامّة في الجزائر، أما عن الفجوة البحثية فتظهر في الفترة المعتمدة في الدراسة بحيث شملت الفترة (2000-20121) وتتميز بحدائتها.

ثامناً: هيكل الدراسة:

إن عملية تنظيم البحث، استدعت تقسيم الدراسة إلى جزئين: نظري وتطبيقي؛ خصص للجانب النظري فصلين بغية الإحاطة بأهم جوانب الموضوع وإعطاء خلفية واضحة عنه، وخصص فصل للدراسة التطبيقية، للتوصل في آخر المطاف للنتائج التي على أساسها تم وضع بعض التوصيات، ولقد تضمنت هذه الفصول النقاط التالية:

الفصل الأول: الموسوم ب: الإطار النظري للميزانية العامة والجباية العادية؛

الفصل الثاني: الموسوم ب: مساهمة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة؛

الفصل الثالث: قمنا بدراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)

تاسعاً: صعوبات الدراسة

- يتسم موضوع الجباية وتمويل الميزانية العامة بالغموض والتعقيد في مفاهيمه ودلالاته ومعانيه لارتباطه بالسياسة التنموية للدولة

- قلة الكتب المتخصصة في هذا الموضوع مما جعلنا نعتمد أكثر على النصوص القانونية متمثلة في قوانين المالية الجزائرية خاصة في المجال التطبيقي.

الفصل الأول

أساسيات حول الميزانية العامة

و الجبايتين العادية والبترولية

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

تمهيد:

التغيير والتوسيع التي لجأت إليه الدولة في مفهوم الميزانية العامة للدولة فهي تعتبر اليوم وثيقة أساسية لدراسة المالية العامة في أي دولة من الدول إذ أنها تشمل مختلف بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع الموارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها للأفراد إضافة إلى أنها تبين كيفية الحصول على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق عن طريق التقديرات الإنفاق بالتقديرات الإيرادات العامة لسنة مالية قادمة وذلك من خلال ميزانية الدولة التي تعبر عن اتفاقيات السلطة العامة السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بتلبية الحاجات العامة .

تعد الجباية من أهم السياسة المالية للدولة إذ أنها تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تقوم بها الدول من اجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجه أي اختلال ويكمن دورها في تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك وتحقيق اقتصاد وتشجيع الادخار وتوجيه الاستثمار كما تؤثر على العائدات العامة لدولة الجزائر كغيرها من دول العالم تحتاج في وضع ميزانيتها إلى الجباية التي تعتبر مصدر أساسي لمواردها وأهمها الجباية البترولية التي لديها اختلال في أسعار النفط و الجباية العادية التي تمثل أساسا من ضرائب العائدة إلى الميزانية والتي تمتاز باستقرار في الحصيلة مما يضمن للدولة تغطية النفقات والأعباء ذات المنفعة العامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للميزانية العامة

لم يعد كافيا على احد من المهتمين بالعلوم المالية أن أعظم الهواجس التي تساور أذهان المسؤولين الماليين هو انتهاج سياسة مالية رشيدة من خلال الميزانية العامة بنفقاتها وإيراداتها سواء بشكل يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها وتعد الجباية الخاصة باصطناعه البترولية من أهم مصادر الإيرادات العامة في الميزانية خاصة في الدول النامية التي تعتمد عليها كمصدر أساسي في تمويل ميزانيتها العامة ومن هذا المنطلق سننظر إلى المفاهيم المتعلقة بكل من الميزانية العامة و الجباية العادية و الجباية البترولية .

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

تعددت تعاريف الميزانية العامة واختلفت باختلاف التشريعات والتوجيهات والنظرة العامة لكل دولة، بمختلف السياسات المالية والاقتصادية للدولة المتبعة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

أولاً- تعريف الميزانية العامة

تعرف الميزانية العامة على أنها وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية تحدد فيها النفقات و إيرادات الدولة التقديريتين خلال فترة زمنية و هي سنة واحدة¹.

كما تعرف الميزانية العامة أنها برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع الدولة من خلاله القيام بوظائفها و تحقق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية².

و كذلك هناك ما يعتبر بأن الميزانية العامة أنها تقدير النفقات الضرورية بهدف إشباع الحاجات العامة و الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات عن فترة مقبلة أي في العادة مدة سنة³.

و قد عرف المشرع الجزائري الميزانية على أنها تشمل الإيرادات والمصروفات النهائية للدولة، التي يحددها قانون المالية سنوياً ويتم توزيعها وفقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية النافذة، حسب نص المادة 6 من القانون رقم 84-17 لسنة 1984 المعدل والمتمم المتعلق بقوانين المالية، وايضا على أن الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية وترخص بها مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال و ترخص بها. حسب نص المادة 3 من القانون رقم 90-21 المؤرخ 15 أغسطس 1990 المتعلق بالمحاسبة العامة.

تقدر موارد ميزانية الدولة وأعبائها وتبين في الميزانية على شكل إيرادات ونفقات. وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنوياً بموجب قانون المالية وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون. تضمن مجموع الإيرادات تنفيذ مجموع النفقات، وتقيد مجموع الإيرادات والنفقات ضمن حساب وحيد يشكل الميزانية العامة للدولة المادة 14 من القانون الأساسي رقم 18-15 المؤرخ 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

يجب عدم الالتباس بين ميزانية الدولة وقانون المالية فهي فقط الجزء المحاسبي، الخطة المالية لقانون المالية قانون المالية هو الحاوية، الميزانية هي المحتوى و بناء على تعريف الميزانية العامة للدولة يتبين بأنها تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها¹:

1- محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان 2017، ص 168.
2- أعاد حمود الفتيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2008، ص89.
3- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، 2003، ص 273.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

- الموازنة عمل تقوم به السلطة التنفيذية.
- الموازنة العامة تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة و المجتمع معا.
- الموازنة العامة تعتمد و تقوم و تقر من قبل السلطة التشريعية.
- الموازنة العامة وثيقة مالية للإيرادات و نفقات الدولة عن سنة مالية قادمة.

ثانيا- أهمية الميزانية العامة للدولة:

تعتبر الميزانية العامة للدولة على أنها الوثيقة الأساسية لمالية الدولة, حيث تعكس الوجه السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة, تجعلها تقوم بأهمية متزايدة في جميع الدول ذات الأبعاد المختلفة.

✓ الأهمية السياسية لميزانية الدولة:

إن إعداد الميزانية العامة و اعتمادها ذات مجالا حساسا من الناحية السياسية, بحيث لها وسيلة ضغط يقوم بها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة من حيث تعديلها أو رفضها حتى تلجأ الحكومة لإتباع مخطط سياسي معين لتحقيق الأهداف السياسية و الاجتماعية².

✓ الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة:

تعكس الميزانية العامة في الدول كثيرة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في مجتمعات هذه الدول, بأنها تساعد في إدارة و توجيه الاقتصاد القومي, بحيث لم تعد الميزانية أرقاما و كميات كما كانت في المفهوم التقليدي, بل لها آثار في الإنتاج القومي و القومي و على مستوى النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته.

الميزانية العامة لها تأثير في القطاعات الاقتصادية, غالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة و محتوياتها (النفقات و الإيرادات) لتلبية الحاجات العامة التي تهدف إلى تحقيق الاقتصاد, فالعلاقة بين النشاط لميزانية الدولة و الأوضاع الاقتصادية, بكل من تضخم و انكماش و انتعاش بحيث يصبح من المعتذر فصل الميزانية العامة عن المنهجية الاقتصادية خاصة عندما أصبحت الميزانية ذات أداة مهمة من أدوات تحقيق الأهداف و البرامج الاقتصادية³.

✓ الأهمية الاجتماعية للميزانية:

تعتمد الموازنة العامة على أداة لتحقيق أغراض اجتماعية على تحقيق التوازن الاجتماعي و القضاء على حتميات بين دخول الأفراد مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة بدون مقابل للفئة قليلة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المجال الأول ثم تأت مدفوعاتها, الإعانات إلى الأفراد في المجال الثاني .

¹ -أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 89.

² -محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء،المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2003،ص90.

³ -محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سابق ، ص171.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

إذا كانت الخدمات التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاهها عكسيا للآثار التوزيعية للضرائب كما هو مندرج في التحليل الاقتصادي فالضرائب تختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخل بعد الضرائب عنه قبلها، أما فيما يخص النفقات العامة بعضها ليست لها آثارا توزيعية واضحة كالنفقات، خدمات الإدارة، الدفاع .. الخ و البعض الآخر قد تكون لها تأثير توزيعية على الدخل الحقيقي كالنفقات التعليمية.

✓ الأهمية المحاسبية للميزانية:

الميزانية لها مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد على النظم والأساليب المحاسبية.

تكمن أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية الوضوح فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للميزانية العامة، وهكذا تبين أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها لأنها تساعد في اكتشاف ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة¹.

واهم ما يميز الميزانية العامة شرط تحقيق التوازن وهو ما يعرف بقاعدة توازن الميزانية العامة للدولة؛ وهذه القاعدة تبين التعادل بين نفقات الدولة و إيراداتها في ميزانية السنة المالية الواحدة، كما كانت قاعدة شبه مقدسة في ظل الفكر المالي الكلاسيكي، حيث كان هذا مبدأ التوازن غاية لابد أن يتحقق مهما تكن الظروف و لكن مع توسع نشاط الدولة، و تطور الأحداث العالمية منذ أزمة 1992، استدعى تطور مبدأ التوازن، فتغيرت النظرة إليه، و أصبح في إمكان الدولة القيام بقاعدة توازن الميزانية من اجل تحقيق توازن أهم و هو التوازن الاقتصادي العام.

المطلب الثاني: أنواع و مبادئ الميزانية العامة

من أجل الضمان الحسن لعملية تحضير وتنفيذ الميزانية العامة و يجب احترام بعض القواعد والضوابط والتقييد بها، ويمكن تلخيصها في المبادئ الأساسية الخاصة بالميزانية العامة

أولا- أنواع الميزانية العامة:

هناك أربعة أنواع أساسية للميزانية يمكن توضيحها كما يلي:

¹ -دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة الدكتوراه جامعة الجزائر، 2005-2006، ص138.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البتروولية

1- ميزانية الاعتماد و البنود: و هي من أقدم صور الميزانية، فتمتاز بالسهولة و البساطة في إعدادها و تنفيذها و الرقابة عليها، بالإضافة إلى سهولة فهمها من غير المتخصصين، و تعتمد الميزانية التقليدية على تحقيق الرقابة المالية و القانونية على المصروفات و الإيرادات و قد كان الهدف ملائم مع الظروف السائدة في القرن 19 لتواضع الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، و اعتماد الدولة على أداء الوظائف السيادية (الأمن، الدفاع) أو الوظائف الأخرى التي يحجم الأفراد أو المشروعات الخاصة عن القيام بها مع اتفاق فلسفة الاقتصاد الحر.

و من هذا الرأي تعتبر الميزانية الاعتمادات الجمع في تقسيمات الميزانية بين التقسيم الإداري و النوعي، حيث يتم تقسيم النفقات العامة و الإيرادات العامة:

✓ إداريا حسب الجهات الحكومية " الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة" التي تقوم بالإنفاق و تحصيل الإيرادات "تحديد مراكز المسؤولية".

2- ميزانية الأداء:

نشأت هذه الميزانية لتفادي أوجه القصور في ميزانية الاعتمادات و البنود، فهي مجموعة الأساليب التي بواسطتها يتمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، عن طريق تنفيذ الأهداف حسب الوقت و ساعات العمل، مما يساعد على الحصول على نتائج أساسية، اتخاذ القرار الأفضل.¹

و تعرف على أنها أصغر الوحدات التنفيذية التي تقوم بعدد من الأنشطة التي تمثل جزء من البرنامج، من أجل تحقيق الكفاءة و ليست الفعالية في تخصيص الموارد، و تتمثل هذه الخطوات في تطبيق ميزانية الأداء فيما يلي:

✓ تقسيم عمليات الحكومة إلى برامج و أنشطة.

✓ تحديد مقاييس الأداء.

✓ إحداث تقارير الأداء.²

و تكمن ميزانية الأداء إلى إعادة تقسيم جانب النفقات العامة للميزانية عن طريق تحديد عناصر الإنتاج المستخدمة.

3- ميزانية التخطيط و البرمجة:

¹ -دراوسي مسعود ، مرجع سابق،ص136.

² -فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية و موازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003، ص239-242، بتصرف

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

الصعوبات التي واجهت تطبيق فكرة ميزانية الأداء على كافة المصالح و الإدارات الحكومية فقد قام البعض بالاكْتفاء، بمرحلة سابقة على وحدة الأداء و الوقوف مرحليا عند ميزانية البرامج، و من هنا اتضحت العملية إلى تطبيق ميزانية التخطيط و البرمجة. يمكن تعريفها على أنها أداة للتخطيط و وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو تعديلها، و تهدف هذه إلى محاولة تبديد قرارات المخطط و النظر إلى برامجها على أنها مجرد وسائل تهدف إلى الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى الإنتاج النهائي أي الأهداف المطلوب تحقيقها.¹

4- ميزانية الأساس الصفري:

هي من أحدث تقسيمات الميزانية، بدأت في أوائل السبعينات، تستخدم في الميزانيات التقديرية للشركات الخاصة، و يرجع هذا إلى peter aphyn ثم إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتل في 14/02/1977 لنقل فكرة الميزانية ذات الأساس الصفري إلى الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979² و تعرف ميزانية الأساس الصفري على أنها نظام يفترض عدم وجود أي خدمات أو نفقات في البداية، و تعمل على الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ الحد الأدنى للتكلفة و تقييمها على فعالية الإنفاق وفقا لهذا الاعتبار.³

ثانيا- مبادئ الميزانية العامة:

تتمثل هذه المبادئ في:

1- مبدأ السنوية: و هو عبارة عن التوقع و الترخيص لنفقات و إيرادات الدولة بصفة دورية و منتظمة كل عام، كما يعني أيضا بأن الميزانية يجب أن تقدر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية⁴

2- مبدأ وحدة الميزانية: يقصد به تسجيل كافة النفقات و الإيرادات العامة المتوقع تنفيذها للسنة القادمة في وثيقة واحدة، بتسهيل و التعرف على المركز المالي للدولة، و على أثر الميزانية على الدخل الوطني و دورها في إعادة توزيعه.

3- مبدأ شمولية الميزانية: تشمل الميزانية الدولة جميع نفقاتها و كذلك جميع إيراداتها دون سهو أو إخفاء، أو إجراء خصم أو مقاصة بينهما⁵

4- مبدأ توازن الميزانية: يعرف مبدأ التوازن الميزانية العامة لا ينصرف إلى مجرد توازن حسابي بين كم من النفقات و كم من الإيرادات، ينظر إليه بطريقة

¹ -حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة القسم الأول" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص155.

² -محمد عمر أبو دوح، ترشيد الانفاق العام، ص133.

³ -خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 355 .

⁴ - حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب ، مرجع سابق، ص186.

⁵ -خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص280.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

معمقة من خلال ما تمارسه الميزانية بجانبها الإيرادات العامة و النفقات العامة، من آثار في النشاط الاقتصادي¹.

المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة

تمر عمليات الميزانية في دورة مستمرة فيها أربعة مراحل: مرحلة التحضير و الإعداد أي صياغة الميزانية، مرحلة اعتماد الميزانية أي إصدار قانون الميزانية، تنفيذ الميزانية، المراجعة والتقييم .

1- مرحلة التحضير والإعداد:

تتم الصياغة الأولية للميزانية بصفه خاصة من قبل السلطة التنفيذية على نحو ملائم للظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة²

2- مرحلة اعتماد الميزانية "الإقرار":

تأتي المرحلة الثانية من دورة الميزانية عندما تتم مناقشه الميزانية التي قامت السلطة التنفيذية بإعدادها من قبل السلطة التشريعية ثم إصدار قانون يتبناها³.

3- مرحلة تنفيذ الميزانية:

تعتبر مرحلة التنفيذ الميزانية العامة للدولة أهم مرحله وأكثرها خطورة بحيث تباشر الجهات المعنية بعقد النفقة و صرفها و دفعها إلى مستحقيها في حدود القانون وكذلك تبدأ عملية تحصيل الإيرادات، وتتم هذه الإجراءات وفق معايير وقواعد قانونيه سواء حددها قانون الميزانية نفسه أو القوانين المالية الأخرى وتتولى وزارة المالية باعتبارها عضو من أعضاء السلطة التنفيذية المهمة.

4- مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزه متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة غاياته، حسبما تحدد في الميزانية العامة دون إسراف أو إخلال حفاظا على حسن سير الإدارة الحكومية ماليا، وحفاظا على الأموال العامة.

وكخلاصة لما سبق ذكره، تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها. تمر الميزانية بمراحل انطلاقا من إعدادها واعتمادها فالشروع في تنفيذها، وبانتهاء مرحلة التحضير على مستوى السلطة التنفيذية، فإن مشروع

¹ - المرجع نفسه، ص 274..

² - حراق مصباح، قمبر محمد أمين، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2018-1992)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص 25.

³ - المرجع نفسه، ص 28.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البتروولية

الميزانية يودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني من أجل الشروع في إجراءات الاعتماد.

تتولى الحكومة تنفيذ مشروع قانون المالية وهي المرحلة الأخيرة وتتم بإتباع إجراءات مختلفين في التنفيذ وذلك بحس حالة النفقات، وحالة الإيرادات.

إن إرادة الرقابة و التحكم في الأموال العمومية و التي تعد في حد ذاتها مهمة أساسية للدولة، لا يمكن فصلها عن المنظومة التشريعية حيث أن هذه الأخيرة تحيط بكل العمليات المالية للدولة و بمختلف وحداتها. إن التسيير الجيد(المالي و المحاسبي) للأموال العامة يفترض ضرورة فرض رقابة داخلية على الإدارة و يجب أن تشمل هذه الرقابة مختلف مراحل تنفيذ عمليات النفقات و عمليات الإيرادات. أما الرقابة الخارجية فهي رقابة تتولاها أجهزة خارجية غير خاضعة للسلطة التنفيذية، ومن بين هذه الأجهزة هناك البرلمان يوجد ضمن البناء المؤسساتي لمعظم الدول المعاصرة جهاز أعلى للرقابة المالية و بغض النظر عن اختلاف تسميته، وفي الجزائر يتمثل هذا الجهاز في مجلس المحاسبة الذي يعتبر أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية ويختص بشمولية واختصاص أكبر في الرقابة.

وتعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتتم الميزانية العامة بمراحل وخطوات عديدة تمون في مجملها دورة الميزانية وتجتمع كما ذكرنا سابقا في أربعة مراحل هي مرحلة التحضير - والإعداد، مرحلة المناقشة والمصادقة البرلمانية، مرحلة التنفيذ ومرحلة الرقابة وتسليم الحسابات. إن عملية تحضير ميزانية الدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية والى وزارة المالية بالذات التي تعتبر مؤهلة تقنيا لهذا العمل وذلك بالتضامن مع القطاعات الوزارية الأخرى.

إن مشروع قانون المالية والميزانية يتم تقديمه من طرف الحكومة أمام البرلمان لتتم مناقشته قبل المصادقة عليه في أجل أقصاه 16يوما من تاريخ إيداعه.

تتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية، عن طريق تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها وإيداعها في الخزينة العمومية أو البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول به، كم يتم الإنفاق في الحدود الواردة في اعتمادات الميزانية. وعليه فإن عمليات تنفيذ الميزانية تنقسم الى عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات دفع النفقات.

إن هدف الرقابة على الميزانية العامة هو حماية الأموال العمومية من كل أشكال الانحراف والغش والتلاعب ، وهذا ماي يفسر تعدد أشكال هذه الرقابة وتنوع طبيعتها واختلاف أهدافها وكثرة الهيئات والمؤسسات المضطعة بها.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

الرقابة المالية تعمل على تقادي الأخطاء، ويظهر أكثر في دور المراقب المالي في التدقيق والفحص الشامل للنفقات.

يمارس البرلمان رقابة على عمال الحكومة، عن طريق آليات رقابية متنوعة ومتفاوتة التأثير على الحكومة، منها السؤال- والاستجواب ولجان التحقيق، وملتمس الرقابة... الخ تقدم الحكومة برنامجها أمام البرلمان للموافقة عليه للبدء في تطبيقه، كما تقدم بيان سنوي على السياسة العامة، وفي حالة- الاختلاف يمكن تحريك آليات تسقط الحكومة أو البرلمان.

يعد مجلس المحاسبة هيئة أساسية لإقرار شرعية التسيير المالي للدولة، وهو يهدف إلى مراقبة أجهزة الدولة في مجال تسيير- الأموال العمومية وأعوانها لتجسيد الشفافية في السياسة المالية.

تسيير السلطات العمومية، من خلال السياسات العامة المستهدفة، إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستعمال الرشيد والفعال لموارد الدولة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للجباية العادية والجباية البترولية

تختلف الجباية بأنواعها سواء كانت جباية عادية أو جباية بترولية من دولة إلى أخرى، بينما الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية لتسيير ميزانيتها، أما الدول النامية تزخر بالثروات البترولية بانها تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها.

المطلب الأول: ماهية الجباية العادية ومكوناتها ومتطلبات تفعيلها

تعتبر الجباية العادية على أنها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا ولديها مكوناتها حيث اعتبرها المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 1 من القانون 17/84 المتعلق بالقوانين المالية واعتمدت على متطلبات وتفعيلات قياسية.

أولاً- تعريف الجباية العادية :

تعرف الجباية العادية على أنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية، كالضرائب و الرسوم ويمكننا أن نعرف كل من الضرائب والرسوم كما يلي:

الضرائب: تعرف على أنها اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويسهم في تحقيقها .

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

الرسوم: هي فريضة مالمه يؤدبها الفرد جبرا للدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة بترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام.

ثانيا- مكونات الجباية العادية :

تتمثل أهم مكونات الجباية العادية المعتمدة في دراستنا القياسية :

- 1- الضرائب المباشرة : هي التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يمكن نقل عبئها إلى شخص آخر تتضمن الضرائب المباشرة الضرائب التي تستهدف الدخل و المتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات¹
- 2- الرسم على رقم الأعمال : يعتبر الرسم على القيمة المضافة TVA من أهم الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي في مجال الرسوم على رقم الأعمال، لتحل محل كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد على الخدمات.²
- 3- ضرائب الطابع والتسجيل: تعتبر حقوق التسجيل في الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل القيود المختلفة، وخصوصا العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية وعقود نقل الملكية وحق الانتفاع بالمنقولات أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار³ أما حقوق الطابع فتتمثل في الرسوم المفروضة على تداول والمعاملات المدفوعة في شكل طوابع جبائية أو الدمغة.
- 4- الحقوق الجمركية: تعتبر حقوق الجمركية إحدى صور الضرائب غير المباشرة وضرائب الإنفاق حيث أنها تفرض على السلع خدمات عند عبورها الحدود الجمركية دخولا وخروجا⁴ و هي بذلك تعتبر أهم وسائل الرقابة التي استعملتها الدولة على التجارة الخارجية.

ثالثا: متطلبات تفعيل مردودية الجباية العادية في الجزائر

رغم الإصلاح الضريبي لسنة 1992 إلا أن المردودية المالية الجبائية و كذا الضغط الجبائي، تبث أنهما لم يكونا في المستوى الذي آلت إليه الدولة، فالطاقة الضريبية الفعلية

¹ - قرينعي ربيحة، نوي طه حسين، (2019) الموسومة ب: أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور -الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 3، 2019، ص 30،

² -عدنان محسن ظاهر، "الموازنات العامة في الدول العربية"، دراسة مقارنة للإعداد و اقرار و تنفيذ الموازنة في الدول العربية دون سنة نشر ص46.

³ -الدليل الإرشادي لأعمال الموازنة للمنظمات غير الحكومية "المشروع الدولي للموازنة"، ديسمبر 2001، ص 26

⁴ -عدنان محسن ظاهر، مرجع سابق، ص 52.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

- كانت جد بعيدة عن الطاقة الضريبية الممكنة¹، و من هذه الناحية فعلى الدولة التفكير في إصلاحات جبائية عميقة بغرض التقليل من هذه الفجوة، من خلال النقاط التالية:
- رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية الكاملة و ذلك من خلال زيادة الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني، و شمول هذه الطاقة من مداخيل و إيرادات لغرض الضريبي كالنشاطات الاقتصادية 8 في السوق الموازية و بعض النشاطات التي لا تلتزم بمسك الدفاتر القانونية.²
 - التقليل من التهرب الضريبي من خلال إجراءات وقائية تقوم بالوضوح و دقة التشريعات الضريبية و تعليماتها التنفيذية، المعدلات و التعريفات و تقييد الصلاحيات التقديرية للإدارة الجبائية دون التلاعب فيها مع المكلفين بالضريبة.
 - معاقبة مرتكبي التهرب الضريبي، كما هو مقيد في جميع الدول المتقدمة.
 - تبسيط الإجراءات للمكلف بالضريبة، للإدارة الجبائية إن استلزم الأمر بالتعديل.
 - اختصاص محاكم للنظام القضائي أي القضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المكلفين و الدولة.
 - إعادة النظر في نظام التحفيزات الجبائية، لتحقيق العدالة و المساواة بين المكلفين، و اقتصارها على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية.³
 - القضاء على الرشوة و الوساطة و المحسوبية التي تفتشت في الكثير من الهيئات و المؤسسات العمومية.

المطلب الثاني: ماهية الجباية البترولية، خصائصها والعوامل المؤثرة فيها
إن ارتباط البترول بالسياسات الدولية سواء الدول المنتجة أو المستهلكة له ومختلف الخصائص المميزة له، مما يجعل أسعار السلعة الإستراتيجية من أهم العوامل المؤثرة على الجباية البترولية، فيعتبر العرض والطلب هما المحددان الأساسيان اللذان يؤثران بطريقة مباشرة على إيرادات الجباية البترولية.

أولا - مفهوم الجباية البترولية:

يوجد اختلاف في أنظمة الجباية البترولية من دولة إلى أخرى حسب السياسة الطاقوية المطبقة في مجال المحروقات، إلا أن تواجد قواعد عامة تتفق عليها الدول تسهل لنا بوضع تعريف للجباية البترولية.

¹ خالد شحادة خطيب، مرجع سابق، ص319.

² - شنوفي نور الدين، موساوي روميضاء، " الاتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة حتمية أم خيار إستراتيجي دراسة تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016 "، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، المجلد 16، العدد 5، 2015، ص 78.

³ - شنوفي نور الدين، موساوي روميضاء، مرجع سابق، ص 79.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

يمكن تعريف الجباية البترولية بأنها عبارة عن ضرائب تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.¹ و الجباية البترولية تكمن على أساس الضريبة مقابل الترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الأرض من محروقات أي من استخراج إلى غاية عملية البيع.² و من هذين التعريفين نجد أن الجباية البترولية هي عبارة عن مختلف الضرائب التي تدفعها الشركات النفطية للدولة. و تتميز الجباية البترولية بما يلي:³

- تخضع الجباية البترولية إلى قواعد و أعراف تتجاوز الدولة و ترتبط كذلك بقواعد عامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك و الممارسة الضريبية في الدول الصاعدة.
- إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف و الاستغلال في المجال النفطي.
- أساس فرض الضرائب البترولية هي كونها الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض، أما الضرائب العادية و هي مساهمة في أعباء الدولة دون مقابل مباشر.

ثانيا - خصائص الجباية البترولية:

التميز في الجباية البترولية لمختلف الدول هو تعدد الضرائب في الدول المنتجة، و التي تكون غالبا دولا سائرة في طريق النمو، و في المقابل نجد الدول المستهلكة تفرض ضرائب منخفضة مما تهدف إلى تشجيع و البحث و استغلال في المجال البترولي:

أ. الجباية البترولية في دول منظمة الأوبك (OPEC):

تعتبر الجباية البترولية في الدول المنظمة للأوبك المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا تعتمد على الجباية مما تسمح لها الاستفادة من مداخيل المادة الاستيراتيكية خاصة و أنها زائلة، قبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض الضرائب، بنسب تكاد منعدمة، مقارنة بالأرباح المحققة و التي تستفيد منها الشركات البترولية، و لكن بعد الحرب العالمية الثانية، و بعد الانخفاض في أسعار النفط، تقلصت مداخيل هذه البلدان، مما دفعها إلى تأسيس منظمة الأوبك سنة 1960، و بعد الأحداث التي شهدتها

1 - ليلي عيساوي، حمادوي الطاوس، تنسيق السياسة الجبائية و تحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة 2003، ص138.

2 - بعلة الطاهر، أثر الجباية البترولية على إتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول في الجزائر للفترة 2014-2018، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيبي علي البليدة 2، العدد 12، جوان 2018، ص174.

3 - عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر 2013-2014 ص152.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

السوق النفطية و تحولها من سوق احتكارية، بيد الشركات البترولية الكبرى الاحتكارية، إلى سوق متكونة من الدول المنتجة و الدول المستهلكة و في هذه الحالة زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك، و تمكنت من رفع الأسعار البترولية، مما قام بتشكيل جباية بترولية تتناسب مع الوضع الجديد، خاص بالدول الأعضاء في المنظمة.

ب. جباية الدول المستهلكة و الدول قليلة الإنتاج:

إن جباية الدول المستهلكة للبترول تتكون من دول أوروبا الغربية كالبرتغال و اليونان و فرنسا و بريطانيا و النرويج، و بعض الدول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين و الإكوادور... الخ إلى جانب بعض دول إفريقيا كالسنغال و موريتانيا ..، دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى منها اليابان و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

و من هنا نستنتج أن نظام الجباية النفطية لكل من دول الأوبك و الدول المستهلكة له خصوصياته بحيث تسعى هذه الدول إلى توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء و ضمان الاستقرار في الأسواق العالمية أما الدول المستهلكة هي أيضا تسعى إلى تشجيع و تطوير البحث في مجال المحروقات.¹

ثالثا- العوامل المؤثرة في الجباية البترولية:

حصيلة الجباية البترولية ترتبط أساسا بالعوائد البترولية و هنا نتطرق إلى العوامل التي تؤثر في الحصيلة السنوية للجباية البترولية و من بين هذه العوامل المتمثلة في:²

1. أسعار البترول: أسعار البترول الخام تمتلك تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية على صعيد الدول المنتجة و المصدرة للنفط، فإن الارتفاعات و الانخفاضات للأسعار تعكس ايجابيا او سلبيا على حجم الفوائد النفطية، و يعود هذا التذبذب في أسعار البترول بين الارتفاع و الانخفاض لعدة أسباب أهمها العوامل الاقتصادية و السياسية و حتى الطبيعية.. الخ و العوامل الاقتصادية تتمثل في العرض و الطلب أي عندما يرتفع حجم الطلب على البترول ترتفع أسعاره، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم العائدات البترولية و العكس صحيح بالنسبة للعرض، أما العوامل السياسية المتمثلة بالتكتلات و الاتفاقيات و غيرها تعمل على زيادة أو تخفيض الإنتاج البترولي من أجل تحقيق التوازن السعري للبترول، و العوامل الطبيعية المتمثلة في المناخ البيئي يقضي إلى زيادة الطلب على البترول في حالة البرودة الشديدة يزداد الطلب مما يؤدي إلى زيادة الأسعار و من ثم زيادة حجم العائدات النفطية و العكس صحيح.

¹ -سمير بن عمور، مرجع سابق، ص62-63.

² -أسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية 2008-2017 مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر المجلد 08، العدد 01، 2018، ص143-144.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

2. **سعر الصرف:** إن أغلب الدول تستعمل الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملاتها التجارية ضمن عملية تصدير النفط، و بما أن هذه العملة الدولار معرضة للانخفاضات المستمرة فإنه يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، أي القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية سترجع في الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار.
3. **القرار السياسي:** القرار السياسي له تأثير على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، و في هذا المثال نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك Opec في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3،5 ملايين دولار.
4. **الاحتياطات البترولية:** يقصد بالاحتياط البترولي على أنه الثروة البترولية الموجودة تحت الأرض و المكتشفة على ضوء المعلومات في عملية البحث لاستخراجها بوسائل و معدات الإنتاج المتاحة، و يتمثل حجم الاحتياطي البترولي من أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على حجم العوائد البترولية و هذا اكتشاف احتياطات البترولية جديدة يمكن استفادتها بتكاليف اقتصادية التي تنسجم مع أسعار البترول الخام، و هناك توسعات جديدة المتمثلة في الحفر و تطوير الحقول مما يؤدي إلى ارتفاع حجم العوائد البترولية، و كذلك التطورات التكنولوجية التي تضيف احتياطات بترولية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة و خفض تكاليف الاستخراج يؤدي إلى زيادة في حجم العوائد البترولية.
5. **الطاقة الإنتاجية:** دور الطاقة الإنتاجية للبترول مهما في التأثير حجم العوائد البترولية في الارتفاع و الانخفاض للطاقة الإنتاجية للنفط ينعكس إيجابيا أو سلبيا على حجم العوائد النفطية، فلهذا الطاقة الإنتاجية هي التي تقوم بتحديد مقدار الإمدادات المتوافرة حاليا و التي ستكون موجودة مستقبلا، فإن إنتاج لغرض الصناعة النفطية يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة و كبيرة لكي تتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة و طرح ما تقدمه من نفط إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، مما يؤدي إلى وفرة أو قلة في مدة معينة إنما هو إنتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.¹

¹ - لبل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017 ص98.

الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية و البترولية

خلاصة الفصل الأول:

من خلال استعراضنا لمفاهيم عديدة المتمثلة في الميزانية العامة و الجباية العادية ثم الجباية البترولية و لمختلف المراحل و الأنواع و المبادئ و المكونات التي مرت بها الجزائر، و العوامل المؤثرة في الجباية البترولية يمكن استخلاص أو شرح المفاهيم التالية:

- تعد الجباية العادية على أنها أداة لتوجيه النشاطات و ضمان التوازن المالي عن طريق تمويل الإيرادات العامة مقارنة بالجباية البترولية التي يمكن أن تزول بزوال هذه المورد الطبيعي من حيث استخراج البترول و تحقيق أهدافها السياسية و الاقتصادية و حتى الطبيعية المناسبة لها.
- و من ناحية الإطار القانوني تميزت الجباية البترولية بعدة تغيرات و استكشافات و تعديلات تماشيا مع تطورات الأسواق البترولية و لتوسيع الوعاء الجبائي بزيادة حصيلة الجباية البترولية لصالح ميزانية الدولة باعتباره من أهم الإيرادات التي تمولها و التطورات التي تطرأت لها.
- العوامل المؤثرة على أسعار البترول تتمثل في العرض و الطلب اللذان يتأثران بعوامل اقتصادية و سياسية من حيث الاقتصاد العالمي و سياسة الدول المنتجة و المستهلكة و عوامل أخرى تمثلت في تغيرات سعر الصرف و عوامل المناخ، و حدوث أزمات اقتصادية عالمية كالكورونا التي تأثر بها جميع الدول سواء عالمية أو عربية.

الفصل الثاني

لور الحياية العالاية

والبيروولية في تمويل

الميزانية العامة

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، انه يعتمد على سلعة واحدة أساسية في التنمية الاقتصادية وهي المحروقات بحيث تمثل نسبة الصادرات من هذه السلعة ما لا يقل عن 97 بالمائة من إجمالي الصادرات هذا ما جعل الإيرادات العامة للدولة تتحدد أساسا بمستوى المداخل النفطية التي تتغير وبشكل مستمر بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية فمنذ سنة 1990 إلى يومنا هذا شهد سوق النفط تطورات عديدة أدت إلى تحقيق فوائض مالية لفترات معينة وتراجعها لفترات أخرى مما أدى إلى إنشاء صندوق في سنة 2000 ويعرف بصندوق الضبط للإيرادات يهدف إلى امتصاص الفوائض المالية السنوية من ارتفاع إيرادات الميزانية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط واستغلالها في تسوية عجز الميزانية العامة خفض الدين العمومي .

المبحث الأول: التطور التاريخي للجبائية البتروولية في الجزائر

للبتروول مكانة عظيمة في الجزائر وقد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد فاتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلى صحراء الجزائر وركزت اهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن هذه الصحراء من ثروات بتروولية وغازية و شرعت بإجراء أعمال الحفر والتنقيب في تلك الأجزاء من الصحراء التي كان تركيبها الجيولوجي يشجع على توقع وجود مكامن بتروولية فيها .

كما عرف التطور التاريخي والإطار القانوني المنظم للنشاطات البتروولية عدة تغيرات و تبنى عدة إصلاحات أتت بنظام جديد للقطاع البتروولي، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المحطات التي مر بها قانون الجباية البتروولية منذ الاستقلال إلى أهم حدث تاريخي المتمثل في تأميم المحروقات سنة 1971 ، وعرفت هذه المرحلة صدور قانونين أساسيين الأول تمثل في قانون 86-14 الذم جاء بأحكام جديدة محاولة لتعديل الأوضاع عن طريق إصلاحات و تحفيزات الهدف منها تحفيز الشركات البتروولية على الاستثمار في الجزائر، و الثاني تمثل في القانون 05-07 تبنت فيه الجزائر نظام سياسيا واقتصاديا مختلفا و ما ميز هذه المرحلة هو تزايد أسعار البتروول وأهمية الجباية البتروولية كمورد في الإيرادات العامة للدولة، و تلاه تعديلات سنة 2006 وسنة 2013 حيث أعطى صورة عامة للنظام الجبائي المطبق حاليا في الجزائر.

المطلب الأول: الجباية البتروولية خلال الفترة 1958 إلى غاية 1970

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

عرفت هذه المرحلة تطورات كبيرة في الجباية البتروولية و استغلال الثروات النفطية، و قد أذل اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية من قبل الشركات البتروولية الفرنسية إلى صياغة قانون البترول الصحراوي في 22 نوفمبر 1958 تحت رقم 58-1111 الذي يعطي كامل الصلاحيات و التسهيلات و الدور الاحتكاري للشركات الفرنسية في قطاع النفط في الصحراء الجزائرية، أما بعد الاستقلال وقعت الجزائر اتفاقية إيفيان سنة 1962 و اتفاقية الشراكة بين الشركة الوطنية سونطراك و شركة جيتي سنة 1968، بالإضافة إلى قرار تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971.

أولا- قانون البترول الصحراوي 22 نوفمبر 1958

سن المشروع الفرنسي أثناء الاحتلال أول نظام قانوني يسمح بتنظيم عملية استغلال المحروقات بالجزائر، و تم ذلك في أول سنة اكتشاف فيها النفط لكميات تجارية سنة 1958، و قد سمح القانون باحتكار كلي لجميع مراحل الصناعة النفطية من المنبع، النقل إلى المصب، و قد هدفت كل المراحل إلى خدمة مصالح المستعمر الفرنسي، حيث تجسد هذا النظام في إصدار قانون النفط الصحراوي (القانون البتروولي الصحراوي الصادر في 1958/11/22 وفق المرسوم 1111/58) و الذي استمر سريانه إلى غاية تأميم قطاع المحروقات سنة 1971، و تبنى هذا القانون جميع المصالح الفرنسية و صاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية¹:

1. يقوم عقود البترول على صيغة الامتياز قصد نهب الثروات، و من خلاله كان للشركات الأجنبية الحق المطلق في استغلال الثروات النفطية لحسابها الخاص مع حق تملك الآبار التي يكتشفها مقابل جزء من العائدات.
2. تمنح تراخيص البحث و التنقيب دون مقابل على أن تتعهد الشركة صاحبة الامتياز بمراعاة حد أدنى لنفقاتها الاستثمارية.
3. في حالة اكتشاف النفط تتحول تراخيص البحث و التنقيب إلى عقود امتياز يكون بمقتضاها للشركة الحرية الكاملة في الإنتاج و التسويق لمدة 50 سنة.

ثانيا: اتفاقية إيفيان 1962

و لعل أهم المسائل البتروولية التي تضمنتها هذه الاتفاقيات هي²:

1. إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.

¹ -معداوي نجية، عقود البترول في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، العدد 08، 2015، ص-ص: 398-399.

² - مبارك كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البتروولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ما جستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014-213، ص104.

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

2. استثمار الثروات البتروولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.
 3. الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتجات البتروولية.
 4. إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية فصل النزاعات البتروولية.
- إن أهم ما جاء بعد هذه الاتفاقية هو تأسيس الشركة الوطنية سونطراك و لم تحمل في طياتها أي جديد بل بقيت السيطرة الفرنسية على الثروات البتروولية في الجزائر.

ثالثا: اتفاقية جيتي سونطراك 21 أكتوبر 1968

يتم بموجبه إشراك كل من جيتي و سونطراك نسب 49% و 51% و هذا ما يدل على بداية فتح مجال الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، ثم انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك لسببين رئيسيين: أولهما مرتبط بالتطور الحاصل في التعامل الجزائري الفرنسي في المجال النفطي الذي كان يتوجه إلى إعطاء الأولوية للمؤسسات الفرنسية، أما الثاني فيتعلق بالتطور الذي عرفته منظمة الأوبك منذ تاريخ نشأتها و بالتالي ستدعم قوتها التفاوضية مع فرنسا من جهة، و النظام الجبائي المطبق في المنظمة كان أفضل محفز من جهة ثانية¹.

و قد ساهم اتفاق جيتي و سونطراك في وضع الأرضية المناسبة لعملية التأميم، مما أدى بالمشروع الجزائري إلى تحديد كيفية إبرام الشراكة لاستغلال المحروقات في الجزائر، حيث تضمنت هذه الشراكة النقاط التالية²:

1. جميع الشركاء الأجانب ملزمون بالمشاركة مع سونطراك من أجل القيام بأنشطة البحث و الاستغلال.
2. من أجل قيام الطرف الأجنبي بهذه الشراكة لا بد أن تنشئ شركة حسب القانون الجزائري و مركزها الجزائر.
3. بعد إنشاء هذه الشراكة يقوم الشريك و سونطراك بإنشاء شركة تبلغ نسبة مساهمة سونطراك 51 بالمائة على الأقل، و يمكن أن تأخذ هذه الشركة شكل شركة مساهمة أو شركة تجارية في شكل عقود المشاركة أو عقود الخدمات.
4. لا يتحصل الشريك على انتفاع في حالة اكتشاف آبار للغاز و لا يستفيد من المحروقات المستخرجة و من آبار الوقود الغازي.
5. لا يمكن ممارسة نشاطات البحث و الاستغلال إلا في القطع التي تشملها سندات منجميه مخصصة لشركة سونطراك.

¹ - عقبة مخنان و لقمة بامون، النظام القانوني للجبابة البتروولية في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة ورقلة الجزائر، المجلد 01، مارس 2019، ص167

² - منال مليزي، مخلفي أمينة، أثر تطور الإطار القانوني للمحروقات على الشراكة الأجنبية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1986-2017، المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال، مركز رفاة للدراسات و الأبحاث، الأردن، المجلد 07، العدد 02، 2019، ص174

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

و هذا و قد عرف نظام استغلال المحروقات في الجزائر عدة تغيرات و خاصة بعد الاستقلال، حيث تمكنت الدولة بعد مباحثات طويلة من إبرام اتفاق في 19 أكتوبر 1968 بين شركة سونطراك و شركة جي تي الأمريكية، يفرض الاتفاق على جي تي بإبقاء 75 بالمائة من قيمة مبيعاتها داخل الجزائر و من هنا فإن شركة جي تي تحصل على حصتها على الأرباح في شكل عيني (كمية مقدرة من الإنتاج)¹.

المطلب الثاني: الجباية البتروولية خلال فترة تأميم المحروقات 24 فيفري 1971

يعرف التأميم اقتصاديا بأنه الإجراء الذي تتخذه الدولة و تنقل بمقتضاه ملكية مشروع أو مجموعة من المشاريع الاقتصادية المملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة، بما له من حقوق و ما عليه من التزامات إلى الأمة متمثلة في شخص الدولة، و تعهد بإدارته إلى جهاز إداري من أجهزة الدولة أو جهاز مستقل وفقا لمصلحة الجماعة، و تعد التجربة الجزائرية في التأميم أول تجربة كبرى يخوضها بلد عربي اتجاه الاحتكارات البتروولية²، و اشتمل قرار التأميم المتخذ يوم 24 فيفري 1971 على الإجراءات التالية³:

1. أخذ حصة 51 بالمائة من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر، بما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات و هو ما سمح للجزائر السيطرة على 56 بالمائة من مجمل الإنتاج البتروولي.
2. التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.
3. تأميم النقل البري للبترول و الغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة عبر التراب الجزائري.

و أعلن الرئيس بومدين أن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد و أن تهدف إلى ضمان شركة سونطراك احتكار نسبة 51 بالمائة من كل المشاريع البترووكيماويات في الجزائر، ما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط الجزائري و امتلاكها لكافة الامتيازات التي كانت مملوكة للشركات الفرنسية بموجب اتفاقيات إيفيان التي لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد تاريخ 24 فيفري 1971، ما يعني أن نظام الامتيازات

1 - عقبة مخنان، لقمة بامون، مرجع سبق ذكره، ص167

2 - مباركي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص102

3 - بن بارة عبد الرزاق، نظام الجباية البتروولية في النظام الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2012-2013، صص 32-33.

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

Systeme De Concessions، قد عاد بلا رجعة ملكيا قانونيا للجزائر التي أصبحت على وعي كبير بالقانون الدولي¹، و قد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها في الجدول التالي.

الجدول رقم (1/2): مراحل تأميم قطاع المحروقات في الجزائر

التاريخ	الحدث
1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتش بترولسيوم و فرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع و التكرير.
1968/05/13	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال تسويق التخزين و النقل.
1968/10/19	أبرمت اتفاقية جيتي تنتج عنهما قيام سونطراك بدور المتعهد الرئيسي لأعمال أو ملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول و لم يستثنى من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.
1971/02/24	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البتروولية، تأميم منابع الغاز الطبيعي و إلغاء عقود الامتياز، منح شركة سونطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البتروولية و رفع نسبة مشاركتها إلى 51 على الأقل.

المصدر: نوي نبيلة، إستراتيجية رقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص62

و من خلال ما سبق تم سن مجموعة من الأوامر التي تم بموجبها التخلي عن عقود الامتياز و التحول إلى صيغة جديدة لاستغلال النفط الجزائري و هذه الأوامر تمثلت في 21/71 و 24/71 التي نصت على مجموعة من القواعد و تمثلت في²:

1. لا يحق لأي مستثمر أجنبي سواء كان طبيعيا او معنويا يرغب في ممارسة نشاطات في مجال البحث عن النفط و استغلاله إلا بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية

¹ -عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 -دراسة للسياق و المضامين و الدلالات-، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد06، جانفي 2012، ص194

² -خومية فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة حالة الفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 142-143.

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

1. "سونطراك" مع العلم أن هذه الممارسات لا تكون إلا في الأراضي التي تشملها السندات المنجمية للشركة الوطنية سونطراك.
2. هناك شكلين يمكن أن تأخذهما المشاركة، فإما بصيغة شركة تجارية و أما صيغة شركة مساهمة، و في كلتا الحالتين مساهمة المؤسسة العمومية الوطنية "سونطراك" لا تقل عن 51 بالمائة.
3. تمتع الشركة الوطنية سونطراك بدور المتعامل الذي سمح بالتدخل المباشر في عملية التنقيب و الاستغلال و التفاوض مع الغير، إلا انه يمكن للشركة الوطنية " سونطراك " أن تعهد ببعض الأعمال إلى الشريك الأجنبي في مرحلة التنقيب، و ذلك حتى يتفادى تعطل نشاط المشاركة في حالة عجز الطرف الوطني عن التكفل المنفرد بأعباء دور المتعامل، مع الإشارة إلى أن الشريك الأجنبي ملزم في هذه الحالة باستعمال المنتوجات و الأموال والخدمات الجزائرية بالأولوية و لا سيما تلك التي كان بالإمكان أن تقدمها الشركة الوطنية سونطراك.
4. في حالة ما إذا تم اكتشاف بئر للنفط و كان شكل المشاركة هو شركة مساهمة يتد اقتسام الإنتاج حسب ثمن التكلفة و حصة المشاركة، في حين إذا كان شكل المشاركة شركة تجارية فيمكن للشركاء أن يتفقوا على توزيع الإنتاج في الحقل و بعد توزيع الإنتاج يصبح كل طرف مسؤولا شخصيا عن الضرائب و الرسوم المترتبة عن حصته من الإنتاج.
5. كل شريك ملزم حسب حصة اشتراكه بالقيام بمختلف الاستثمارات اللازمة للحفاظ على نسب الاحتياطي النفطي و تنميتها، و بالتالي في حالة عدم التزام الطرف الأجنبي لهذا الشرط يمكن فسخ العقد.
6. كل الشركات العاملة في مجال النفط كانت مجبرة على دفع قيمة الإتاوة المقدرة بـ 12.5% و تستثنى من هذا الشركات التي تمتلك الدولة كل رأسمالها، مع العلم أن كميات الوقود السائل و الغازي المستهلكة من طرف وسائل الإنتاج و كذا الضائعة و غير المستعملة تستثنى من دفع الإتاوة، و قد تدفع هذه الأخيرة إما نقدا و إما عينا حسب اختيار الوزير المكلف بالنفط.
7. تخضع كل الخلافات المتعلقة بالضرائب إلى المجلس الأعلى الجزائري بعد فشل اللجنة التوفيق في حل هذه النزاعات.

المطلب الثالث: الجباية البتروولية خلال الفترة 1986 إلى وقتنا الحالي

عرفت فترة 1986 بتذبذب و عدم استقرار مداخيل الجباية العادية، وهذا راجع إلى النتائج السلبية للإيرادات الخارجية في الجزائر مما أدى إلى انخفاض في الأسعار ولجأت الدولة للقروض الخارجية لتغطية انخفاض الصادرات وأثر بطريقة مباشرة في الميزانية، وهذا نظرا للنسبة الخاصة التي تمثلها الجباية البتروولية في الإيرادات العامة ومساهمتها في تمويل

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

نفقات التسيير والتجهيز لميزانية الدولة، وفي السنوات الأخيرة تفتنت الجزائر ، مما أدى بها إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي للخروج من الأزمة التي عاشتها لن تطوير القطاعات الأخرى تساهم في الرفع من المداخيل والإيرادات العامة للدولة، وبالتالي تطور ونمو اقتصادي وطني ، ففوة اي دولة يكمن في قوة اقتصادها.

المبحث الثاني: دور الجباية العادية في تمويل الميزانية والآثار السلبية لانخفاض الجباية البتروولية

تعد كل من الجباية البتروولية والجباية العادية من المصادر الرئيسية والمهيمنتان في تمويل الميزانية العامة للدولة الجزائرية، وللجباية العادية دور في تمويل ميزانية الدولة عن طريق التسيير الحسن للمصالح الجبائية ومن خلالها يمكن تقدير النفقات مقارنة بالإيرادات السنوية، وتتم عن تمويل الميزانية العامة للدولة بالجباية البتروولية والجباية العادية، مما جعل سلوك الميزانية العامة مرتبطا ومرهونا بمدى التطور الذي يطرأ على الجباية البتروولية التي تمتاز بعدم استقرارها وهذا راجع إلى الآثار السلبية المنبثقة والمتولدة من جراء انخفاض الجباية البتروولية.

المطلب الأول: الدور التمويلي للضرائب

هذا الأمر يتضمن بديهية أساسية وهي أن الهدف الأساسي للضريبة هو تمويل النفقات العامة، فهي تعتبر المورد الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة قبل أي مورد من الموارد الأخرى الدولة والتي تعتمد عليها بصفة مؤقتة لتمويل الميزانية العامة مثل القروض العامة أو تلك التي تعتمد عليها بصفة دائمة مثل الأملاك العامة للدولة وعوائد المساهمات وعوائد القروض¹ . وقد بدأت الضريبة محايدة لا تهدف إلا للحصول على موارد للخزينة العامة بقصد تغطية نفقات الدولة، ولا يعني ذلك أنها كانت عديمة الأثر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الآثار التي تحدثها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية غير مقصودة، ومن هنا فإن الحياد الضريبي بمعنى انعدام تأثير الضريبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أمرا مستحيلا.

كما كانت النظرية التقليدية في علم المالية العامة تعتقد بأن الضريبة التي تستخدم كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية أو أغراض غير مالية تضعف حصيلتها وتقلل من أداء وظيفتها المالية، ولكن ثبت علميا أن هذا الفكر غير صحيح وأن الضريبة يمكن استخدامها لتحقيق أغراض غير مالية دون أن تفقد دورها الرئيسي في تمويل النفقات العامة، لذا فإن الدول الحديثة قد

¹ Herve KRUGER, « Les principes généraux de la fiscalité », Ellipses Edition Marketing, Paris, 2000, P10.

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

اتجهت منذ بداية القرن العشرين نحو استخدام الضريبة كأداة للتوجيه الاقتصادي والإصلاح والحماية الاجتماعية¹.

إن ما نلاحظه في البلدان المتطورة هو وفرة حصيلة الضرائب، أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية، حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا، مما يسمح بارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي، فالأمر مرتبط في الواقع أساسا بمستوى التطور الاقتصادي².

على عكس ذلك، يتصف الهيكل الضريبي في الدول النامية بانخفاض الإيرادات الضريبية الناجمة عن ضعف معدل الاستقطاع الضريبي العام، إذ تتراوح نسبته إلى الناتج المحلي ما بين 10 % إلى 25 % ويرجع ذلك بالتحديد إلى ما يلي³:

- عدم تناسب أهمية الضرائب مع أهمية القطاعات الاقتصادية، ففي كثير من الدول النامية تشكل الزراعة جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإن حصيلة الضريبة الزراعية ضعيفة جدا، وذلك إما لأنه معفى من الضرائب، ويلقى الدعم والتشجيع دف تحقيق الأمن الغذائي، أو أن هناك صعوبة في إخضاعه لعدم اعتماد دفاتر نظامية حول المدخلات والمخرجات { الحكومي ودخول عملية الاستهلاك الذاتي ضمن عملية الإنتاج؛

- عدم التوازن في النظم الضريبية المطبقة، حيث تتسم النظم الضريبية في البلدان النامية بعدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث تمثل الضرائب غير المباشرة ما يقارب من 60 % إلى 70 % من مجموع إيرادات ضرائب الدولة، وذلك بسبب ضعف الإدارة المالية، حيث تفضل الضرائب غير المباشرة للحصول على الجزء الأكبر من إيراداتها لكونها لا تثير في تنظيمها وتحصيلها مشكلات معقدة، كما أن انخفاض مستوى دخل الفرد واتساع احتمالات التهرب من ضرائب الدخل يجعل الاعتماد على ضرائب الاستهلاك ضرورة حتمية للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات في الدول النامية، حيث في هذه الدول يصبح الاعتماد كبيرا على التجارة الخارجية لاستيراد الكثير من السلع الاستهلاكية والمصنعة ومن ثم فإننا نجد أن الضرائب الجمركية وخاصة على الواردات تحتل المركز الثاني وفي بعض الأحيان المركز الأول في هيكل النظام الضريبي لهذه الدول؛

- ضرائب مقتبسة من تشريعات أخرى، حيث نجد أن التشريعات الضريبية المعمول بها في أغلب البلدان النامية ما هي إلا تقليد للتشريعات الضريبية المطبقة في الدول المتقدمة رغم

¹ Herve KRUGER, « Les principes généraux de la fiscalité », Ellipses Edition Marketing, Paris, 2000, P15

² - سعيد عبد العزيز عثمان، حامد عبد المجيد دراز، " مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص18

³ - فاطمة الزهرة قطوش، " إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة، حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 78.

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

تباين ظروف اقتصادها ومجتمعها عنها، حيث أن نظام ضريبي هو نسيج لوحدة لا ينبغي أن يُنقل أو يُقلد، أو يُكرر.

-تسابق الكثير من الدول النامية في منح إعفاءات ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية لحاجتها لمصادر تمويل لدفع عملية التنمية؛
-اتساع نطاق الاقتصاد المعيشي في هذه الدول وانتشار ظاهرة الاستهلاك المباشر؛
-العجز في الإدارة الضريبية، ويرجع ذلك إما لنقص الأطر والأجهزة المؤهلة أي نقص الإمكانيات.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لانخفاض الجباية البتروولية

يوجد نوعين من الآثار السلبية لانخفاض الجباية البتروولية و تتمثل في الآثار المباشرة و الآثار غير المباشرة وهي كما يلي:

أولا - الآثار السلبية المباشرة لانخفاض الجباية البتروولية:

عرفت الجزائر بعد انخفاض السعر المرجعي للبتروول، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي مع بقية العملات الصعبة الأخرى اختلالاتٍ توازنية مالية على المستوى الكلي، حيث انخفضت مداخيل الدولة الجزائرية، و التي كان يعتمد في تحصيلها بنسبة 95 بالمائة وأكثر أحيانا من الصادرات البتروولية؛ مما أدى إلى عجز دائم في الميزانية العامة . فبالنسبة لتغطية النفقات العامة ازداد الأمر تازما؛ فالسياسة الجبائية المطبقة سابقا كانت غير عادلة في وعائها الضريبي¹ كما ظهر قصور واضح؛ لعدم قدرة ، الإيرادات على تغطية التمويل الاستثماري، وارتفاع مستمر في حجم المديونية الداخلية.

أ. **عجز الميزانية العامة:** إن العجز المستمر في الميزانية العامة له تأثير سلبي كبير على التوازن الاقتصادي، وهذا ما حدث في الجزائر عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986 مما أدى بالدولة الجزائرية إلى إتباع سياسة التصحيح المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية. ومن ضمن الإجراءات التصحيحية التي اتخذت في سياسة الموازنة تمثلت أساسا في محاولة الحد من العجز، ورفع الدعم في المواد الغذائية الأساسية، وتخلي الخزينة عن تمويل الاستثمارات العمومية للمؤسسات العمومية، وهذا من أجل تقليص النفقات العامة؛ و بالمقابل لجأت الدولة إلى عدة ، إجراءات لزيادة الإيرادات كوضع نظام سعر الصرف للدينار أكثر واقعية ومصادقية ورفع أسعار المواد الطاقوية².

1- إبراهيم عطاري، رتيمي الفضيل، "الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الجزائري الاجتماعي " ، مداخلة في الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلديّة، الجزائر، ماي 2003، ص 51. سايج جبور علي، عزوز علي، مرجع سابق، ص 255.

2 - عبد القادر بن حمادي، "الإصلاحات في ظل تمويل الموازنة العامة : دراسة حالة الجزائر " مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلديّة، الجزائر، ماي 2002، ص 33.

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

ب. تدهور حجم الاستثمار العمومي: إن الجزائر كمجتمع يعتمد في نصوصه الرسمية فلسفة التنظيم الاشتراكي فقد استخدمت في بداية الاستقلال سياسة التخطيط ابتداءً من سنة 1967، أخذاً بالمخطط الثلاثي (1967-1969)، الذي كان قد بلغ حجمه الاستثماري الفعلي 9.2 مليار دج، ثم بالمخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي بلغت استثماراته الفعلية 36,3 مليار دج، ثم بالمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي ارتفعت استثماراته المحققة في نهاية الفترة إلى 121.2 مليار دج، ثم جاء المخطط الخماسي الأول الذي جند كميات كبيرة من الاستثمارات هي في المجموع 400,6 مليار دج¹، من هنا يبدو واضحاً أن " القيد السالب في هذه الفترة لم يشكل عائقاً على التنمية بسبب الإيرادات الجزائرية والمتمثلة أساساً في الجباية البتروولية، هذه السياسة التي سمحت بارتفاع معدلات النمو الاقتصادية بالتوازي مع ارتفاع وتطور معدلات الاستثمار في نفس الفترة²، لكن مع انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بدأ حجم الاستثمارات يتقلص تدريجياً، وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، مما أدى إلى ركود في القطاع المنتج، "فحجم الاستثمارات العمومية الموجهة إليه انخفضت نسبتها من 15,3% سنة 1985 إلى 13,8% سنة 1986، وهي السنة التي حدثت فيها أزمة أسعار النفط و وصلت إلى 11,7% سنة 1987³.

ج. تراكم المديونية العمومية الداخلية: انطلاقاً من منتصف الثمانينات بدأت الميزانية العامة تعرف عجزاً؛ بسبب انخفاض أسعار البترول، وبالتالي انخفاض حجم إيرادات الجباية البتروولية، مما أدى إلى عدم كفاية الموارد الكلية للميزانية إلى تغطية كامل الحاجيات الوطنية، والتي كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى التمويل التضخمي المتمثل في الإصدار النقدي الجديد من طرف البنك المركزي لتمويل الميزانية العامة.

وأمام ارتفاع عجز الميزانية العامة من جهة، والعجز المالي الذي يعاني منه القطاع العمومي من جهة أخرى، لعبت الخزينة العمومية دوراً هاماً في انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد القرض إلى اقتصاد يعتمد على طابع الاستدانة عن طريق تدخلها كأكبر مقرض ومستثمر. وهكذا أصبحت الخزينة تعتمد في اقتراضها على تسبيقات الجهاز المصرفي أكثر من اعتمادها على تعبئة الادخار، وهذا ما أدى إلى عدم التناسق بين

¹ -محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: حالة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، 295.

² -- سعدية قصاب، " آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر " ، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحدياتها □ ناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2003، 119.

³ -CNES, "Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel", Alger, 1998, p 170.

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

- السياسة المالية والسياسة النقدية، هذه السياسة التي ركزت على الخلق المكثف لوسائل الدفع، و ذلك بقصد تمويل¹:
- كشوفات الخزينة العمومية التي تؤدي إلى اللجوء المتزايد للجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي.
 - جزء من الاستثمارات العمومية عن طريق القروض المتوسطة الأجل والقابلة للخصم الآلي لدى البنك المركزي.
 - عجز الاستغلال الدائم و المستمر عن طريق القروض قصيرة الأجل.
- مع الأسف فإن حجم المديونية العمومية الداخلية قد زاد ارتفاعا أكثر من السابق خاصة بعد أزمة أسعار البترول سنة 1986، حيث أدخلت الجزائر إصلاحات جذرية في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات، مست مختلف القطاعات و ذلك بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق . فبعدما منحت جميع المؤسسات الاستقلالية من الوجهتين القانونية والتشغيلية بموجب القانون 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 تم إقرار برنامج سنة 1990 وذلك بإلغاء مبالغ كبيرة من الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، تلك الديون التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة . كما شمل البرنامج على إعادة رسملة البنوك، وقد جرى تمويل هذا البرنامج عن طريق صندوق التطهير² الذي كان يهدف إلى تطهير المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها، حيث تم تدعيمه عند الإنشاء بقرض من البنك الدولي؛ وذلك لإصلاح المؤسسات والقطاع المالي³

ثانيا: الآثار السلبية غير المباشرة لانخفاض الجباية البتروولية : أدت أزمة أسعار البترول سنة 1986 إلى آثار سلبية غير مباشرة، إلى جانب الآثار السلبية المباشرة؛ فالأزمة المالية الخانقة الناتجة عن انخفاض مداخيل البترول أدت إلى تعذر الدولة على القيام بضمان تمويل الاقتصاد الوطني كما كان عليه قبل حدوث الأزمة، مما انعكس سلباً على مستوى دخل المواطنين، وعلى مستوى التوظيف، بسبب انخفاض الناتج الداخلي الخام.

1 - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995، ص102.

2 - في نهاية سنة 1998 قدرت وزارة المالية مختلف عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية بحوالي 1400 مليار دج ويشمل هذا المبلغ: - نسبة ضعيفة من هذا المبلغ تعكس الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة الوطنية . - نسبة كبيرة من هذا المبلغ تعكس نفقات عمليات التطهير .

3 - كريم النشاشيبي وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

أ. **تدهور الناتج الداخلي الخام:** أدى تناقص حجم الاستثمارات، وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي سبق وأن تطرقنا إليه، إلى حدوث ركود في القطاع المنتج، كان له الأثر السلبي على معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي. فنتج عن ذلك لجوء الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية لتسوية عجزها عن طريق الاستدانة لتمويل نظامها الإنتاجي، حيث ارتفعت ديون الجزائر من 16 مليار دولار سنة 1980 إلى 24 مليار دولار سنة 1980، فاشتد الخناق على الاقتصاد الجزائري بسبب عبء المديونية وخدمتها، والتي تعتبر من أهم القيود العائقة لمسار التنمية في الجزائر و إنجاز المشاريع الاستثمارية الجديدة؛ بسبب القيد المالي الذي يحاصر الاقتصاد من كل النواحي، فأدى الوضع إلى انخفاض معدل النمو من 4,6% سنة 1985 إلى 2,9% إلى سنة 1988، فهشاشة الجهاز الإنتاجي لم يستطع مواجهة اضطرابات السوق البتروولية العالمية¹

ب. **ارتفاع معدلات التضخم:** لقد عرفت مستويات التضخم ارتفاعا التضخم كبيرا بمجرد حدوث أزمة أسعار البترول سنة 1986، فبعدها كان يقدر معدل التضخم ب 8,2% سنة 1984 قفز إلى 15,9% سنة 1989 و 31,8% سنة 1992²، ويرجع هذا إلى ما عرفه النصف الثاني من سنوات الثمانينات، أين كان هناك ارتفاع كبير في مستوى الطلب الكلي على السلع و الخدمات، و تزامن هذا الارتفاع مع ما عرفه الجهاز الإنتاجي من عجز في تلبية هذا الطلب.

بعد سنة 1993 واصلت معدلات التضخم ارتفاعها، حيث سجلت معدلات التضخم ارتفاعها، حيث سجلت معدلات التضخم 29% و 29,8% في السنتين 1994 و 1995 على التوالي، بعد أن كان 20,5% سنة 1993، إلا أنه ما لبث أن تراجع ليسجل 18,7% و 8% سنتي 1997 و 1996 سنتي على التوالي؛ ويرجع ذلك إلى الصرامة الكبيرة في إدارة الطلب، حيث استطاع هذا البرنامج، وبطريقة مبالغ فيها، تخفيض حجم الطلب الكلي³.

ج. **ارتفاع حجم البطالة:** بداية من سنة 1986، و مع حالة الانكماش الاقتصادي الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، أثناء المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989، بسبب الأزمة البتروولية لسنة 1986 التي أدت إلى انخفاض إيرادات الجباية البتروولية، مما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات، والتي أثرت بدورها على تطور التشغيل. فمع تراجع الوفرة المالية، وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، والصعوبات التي عرفتها ميزانية تسيير

¹ - سعدية قصاب، مرجع سابق، ص 120

² - Athmane Sheriet, "L'adaptation à la mondialisation avec référence à la transition en Algérie", Séminaire sur l'économie d'Algérie 3000, Blida, 2002, p 307

³ - Hocine Benissad, L'ajustement Structurel "L'expérience du Magreb", OPU, Algérie, 1999, p 71

الفصل الثاني: مكانة الجباية العادية والبتروولية في تمويل الميزانية العامة

الدولة، وانخفاض التمويل الصناعي، شهدت عمليات إنشاء مناصب الشغل تراجعاً كبيراً من 125.000 منصب شغل سنة 1985 إلى 74.000 منصب شغل سنة 1986، و إلى 64.000 منصب سنة 1987، و إلى 80.000 منصب سنة 1988، و إلى 76.000 منصب سنة 1989¹.

إذن بمجرد انخفاض الموارد المالية من العملة الصعبة بسبب تدني الربح البتروولي، فإنه يؤثر سلباً و مباشرة على سياسة الاستثمارات، وهو ما ضرب بعمق سوق الشغل في غياب سياسة تشغيلية واضحة الأهداف².

المطلب الثالث: سبل الرفع من حصيلة الجباية العادية

من بين أهم الأهداف التي كان يرجى تحقيقها من وراء الإصلاح الضريبي هو السعي قدر الإمكان نحو تحسين مستوى مردودية الجباية العادية، ومحاولة جعلها تحل محل الجباية البتروولية، هذه الأخيرة تعد المهيمن الرئيسي والمصدر الفاعل في تمويل الميزانية العامة وبشكل كبير، وحتى يتحقق الهدف من الإصلاحات الضريبية يجب:
-رفع نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة؛
-جعل الجباية العادية تغطي مجمل نفقات التسيير المسطرة في ميزانية العامة للدولة.

خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية الفصل الثاني تطرقنا إلى الخاتمة وتتمثل في:
الجباية البتروولية والمراحل التي مرت بها ما قبل مرحلة الاستقلال إلى غاية يومنا هذا عن طريق تبيان التذبذبات و عدم الاستقرار مما جعل الدولة تلجأ إلى سياسة القروض الخارجية لتغطية صادراتها، فقامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي للخروج من الأزمات التي تتعرض لها من حين إلى آخر .
كما كان للجباية العادية دورا هاما وفعالا في تمويل الميزانية العامة للدولة عن طريق تسيير وتمويل نفقاتها.
أما في ما يخص الجباية البتروولية تأثرت كثيرا بانخفاض حصيلتها والتي كان لها آثار سلبية مباشرة و غير مباشرة على ميزانية الدولة.

1-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2002، ص 52.

2 --سعدية قصاب، مرجع سابق، ص119

الفصل الثالث

دراسة تحليلية عن تمويل

الميزانية العامة

خلال الفترة (2000-2021)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)

تمهيد:

تغير مفهوم الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد يقتصر دورها في كيفية القيام بالوظائف العامة كالدفاع والأمن وإشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع وكيفية تمويل هذه الأهداف، بل تحول الاهتمام حول إيجاد التكامل بين تحليل كل ما يتعلق ببرامج النفقات العامة، الضريبية، النظرية الاقتصادية بغية رفع الكفاءة الاقتصادية في برامج الإنفاق العام وتحصيل الضرائب (جباية عادية وجباية بترولية)، وترجمة تلك البرامج المختلفة بصيغة مالية في شكل ميزانية عامة، شاملة تتضمن كل ما تسعى الدولة في تنفيذه خلال السنوات المعنية، وذلك من خلال سعيها في البحث عن موارد مالية لتمويل نفقاتها العامة وتغطية العجز المحتمل ظهوره في الميزانية العامة، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار لمجتمعها، وهو ما يطلق عليه بالإيرادات العامة للدولة.

إن إيرادات الدولة لم تعد تقتصر على الجباية البترولية فحسب بالرغم من أن هذه الأخيرة تمثل حصة الأسد في تمويل الميزانية العامة للدولة، بل تنوعت مصادرها لتشمل مختلف الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات وغيرها من الأقطاعات وهو ما يعرف بالجباية العادية.

تعد الجباية العادية احد أهم مصادر التمويل الرئيسية؛ ومن الإيرادات التي تعتمد عليها الحكومة من اجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية؛ وإذا قمنا بالاطلاع على قوانين الضرائب نجد أن الدولة تعمل جاهدة وبشكل دائم إلى البحث عن تشريع ضريبي جديد محكم يساهم في الرفع من الإيرادات و يعمل على تشجيع المكلفين بمعنى آخر إيجاد سبل أخرى لتحفيزهم على دفع مستحقاتهم الضريبية و بالتالي يتم تحصيل الأموال المفقودة، و ذلك بغية جعل الضريبة احد أهم المصادر التمويلية لتغطية المتطلبات الاقتصادية للدولة، ووسيلة فعالة تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وذلك من اجل تحقيق زيادة في الخزينة العمومية للدولة.

فالتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة التدهور في أسعار البترول المتتالية والمستمرة، كلها أسباب جدية لتوجيه الأنظار نحو الجباية العادية من خلال انتهاج وإتباع عدة إجراءات وإصلاحات وسبل من شأنها تفعيل دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة.

لذا سنتطرق في هذا الجانب لدراسة وتحليل مدى مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

المبحث الثاني: مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة

المبحث الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

تعتبر الضريبة مصدرا رئيسيا يعتمد عليه في تحقيق أهداف المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لهذا عرف النظام الضريبي الجزائري عدة إصلاحات كان آخرها

إصلاح 1992 ، والذي عمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال إدخال ضرائب جديدة، إلى جانب التعديلات التي عرفتتها الضرائب السائدة من قبل سواء ما تعلق بالمعدلات أو بالإعفاءات والتخفيضات.

إن إصلاح النظام الضريبي الجزائري لسنة 1992 جاء لمعالجة الانخفاض الحاد في إيرادات الميزانية العامة للدولة الناتج عن تذبذب وعدم استقرار مردود الجباية البترولية خاصة خلال سنة 1986 أين وصلت أسعار النفط إلى أدنى المستويات مما أدى بآثار سلبية مباشرة تمثلت أساسا في عجز الميزانية العامة للدولة وتراجع الاستثمار العمومي وتراكم الديون الخارجية وأخرى غير مباشرة كتراجع معدلات الناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات التضخم والبطالة. لذلك تشكل إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي وتعمل بكل حرص في التحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة، وحقوق المكلفين بالضريبة من جهة أخرى، كما تساهم في التعديلات، والتشريعات الضريبية من خلال الاقتراحات التي تقدمها بحكم كونها ذات دراية تامة ومعرفة شاملة للنظام الجبائي و كذلك لأنها المسؤول الأول عن والمعني بتلك التشريعات الجبائية .

سنتناول في هذا المبحث التعريف بإدارة الضرائب و مهامها و كذلك المديرية الفرعية من حيث المهام و الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بإدارة الضرائب

كانت مصلحة الضرائب بعين تموشنت في سنة 1984 تسمى مفتشية التنسيق للمصالح الخارجية لوزارة الاقتصاد، وكانت تابعة لمديرية الضرائب لولاية سيدي بلعباس، و واصلت مهامها في نفس الهيكل السابق إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 23/02/1991 المتعلق بإنشاء مديريات ولائية للضرائب في ولايات الوطن المتبقية، وبذلك أصبحت لولاية عين تموشنت مديرية خاصة بها وهي إحدى أدوات السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها تطبيق القوانين الضريبية والاطلاع العملي باقتراح مشاريع القوانين الضريبية، بحكم تعاملها ومعرفتها المباشرة لأفراد المجتمع الضريبي، ومن مهامها الأساسية تحصيل أكبر جباية ممكنة لتمويل الخزينة العمومية والتقليل من حالات التهرب الضريبي.

كما أن مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت هي واحدة من بين 51 مديرية ولائية على المستوى الوطني (توجد في ولاية وهران مديريتين للضرائب والجزائر العاصمة يوجد به ثلاثة مديريات للضرائب)، والتي باشرت نشاطها بداية من تاريخ 02/01/1992 بحيث كانت سابقا عبارة عن مفتشية تابعة لمديرية الضرائب بسيدي بلعباس كما ذكرنا سابقا، وقد طرأ على مديرية الضرائب عدة تعديلات وهذا ما سنلاحظه في العنصر الموالي الخاص بالهيكل التنظيمي لهذه المديرية المعنية.

المطلب الثاني: مراحل تعديل الهيكل التنظيمي للمديرية وأهم هياكلها

الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)

مر الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لعين تموشنت بعدة تعديلات ومست معظم المصالح.

أولاً: مراحل تعديل الهيكل التنظيمي للمديرية

- لقد طرأ على الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب عدة تعديلات نوجزها كالاتي:
- من سنة 1992 إلى غاية السنة 1995 كانت تشمل مديريتين فرعيتين :
 - المديرية الفرعية للوسائل والعمليات الجبائية؛
 - المديرية الفرعية للمنازعات والمراقبة الجبائية؛

- كما تم تعديل الهيكل من خلال القرار الوزاري رقم 98/ 484 المؤرخ في 1998/07/12 الذي أعطي تشكيلة جديدة لهيكل المديرية كالاتي:
- المديرية الفرعية للوسائل؛
 - المديرية الفرعية للعمليات الجبائية و التحصيل؛
 - المديرية الفرعية للمنازعات والمراقبة الجبائية.

- أما بالنسبة لمفتشية الضرائب توجد تسعة (09) مفتشيات تم إنشاؤها بصدور القرار الوزاري رقم 199 / 95 المؤرخ في 1995/05/29 المتعلق بإحداث مفتشيات الضرائب والتي تم تقسيمها حسب موقع الدوائر للولاية .

- كما أنه تم استحداث مفتشية التسجيل والطابع، وذلك بصدور القرار الوزاري رقم 99/312 المؤرخ في 1999/07/14 المتعلق بإنشاء مفتشية التسجيل والطابع .

- تمت هيكلة المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 6/327 المؤرخ في 2006 /09/19، حيث تم تقسيم المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية والمنازعات إلى مديريتين فرعيتين: المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية، وهي مهيكلة على النحو التالي :

- المديرية الولائية للضرائب والتي أصبحت تشمل خمسة مديريات فرعية كالاتي:
- ✓ المديرية الفرعية للوسائل؛
- ✓ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- ✓ المديرية الفرعية للمنازعات؛
- ✓ المديرية الفرعية للتحصيل؛
- ✓ المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية.

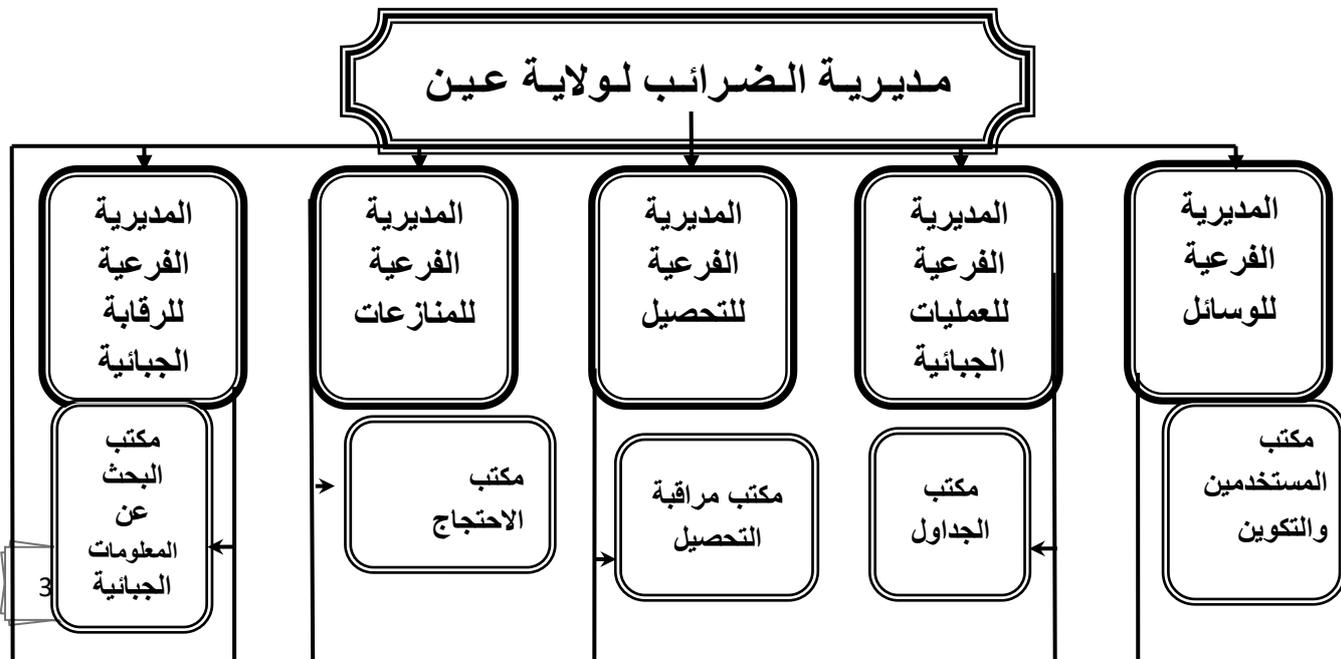
-بالإضافة للقرار المؤرخ في 2009/02/21 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها ، وعلى أساسه تم استحداث هيكل جديدة للضرائب على النحو التالي :

- مركز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.

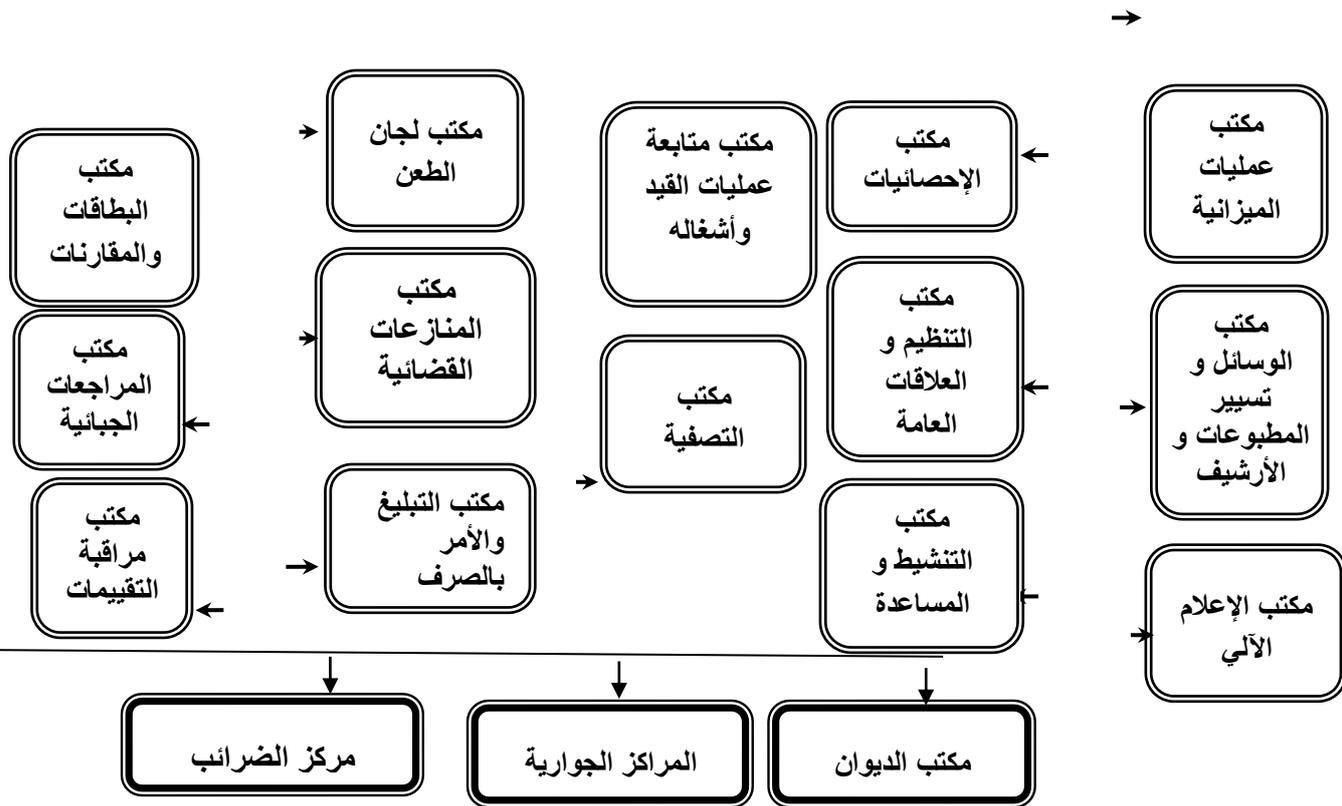
الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)

تشمل ولاية عين تموشنت على مركز ضرائب واحد وأربعة مراكز جوارية للضرائب متواجدة في دوائرها التالية: عين تموشنت، بني صاف، العامرية، حمام بوحجر، والهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لعين تموشنت حسب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 327-06 المؤرخ في 2006/09/12 في الجريدة الرسمية العدد 20 سنة 2006، إضافة للقرار المؤرخ في 2009/02/21 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحياتها كما في الشكل الموالي:

الشكل (3-1): يمثل الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت



الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: المديرية الولائية للضرائب بعين تموشنت.

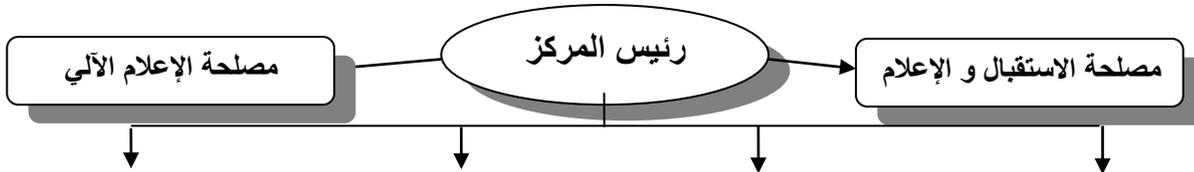
ثانياً: تنظيم الهياكل التابعة لمديرية الضرائب

سنعرض الهياكل التابعة لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت، متمثلة في مركز الضرائب المستغل منذ ماي 2013، و المراكز الجوية للضرائب بعين تموشنت وبني صاف والعامرية والذي تم افتتاحهم ومزاولة العمل والتسيير فيهم منذ تاريخ 28 نوفمبر 2018، كما تم افتتاح المركز الجوي لحمام بوجر سنة 2019 دون أن تلتحق به كل من مفتشية وقبضة الضرائب لبلدية عين الأربعة.

أ- تنظيم مركز الضرائب

ينظم هذا المركز في ثلاث (03) مصالح رئيسية وقبضة ومصالحتين للتسيير، حيث من بين هذه المصالح الرئيسية نجد المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث وتكلف بانجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من اجل استغلالها، واقتراح عمليات المراقبة وانجازها بعنوان المراجعات في عين المكان، والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوصلة تقييمية دورية.

شكل رقم (2-3): يبين الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)



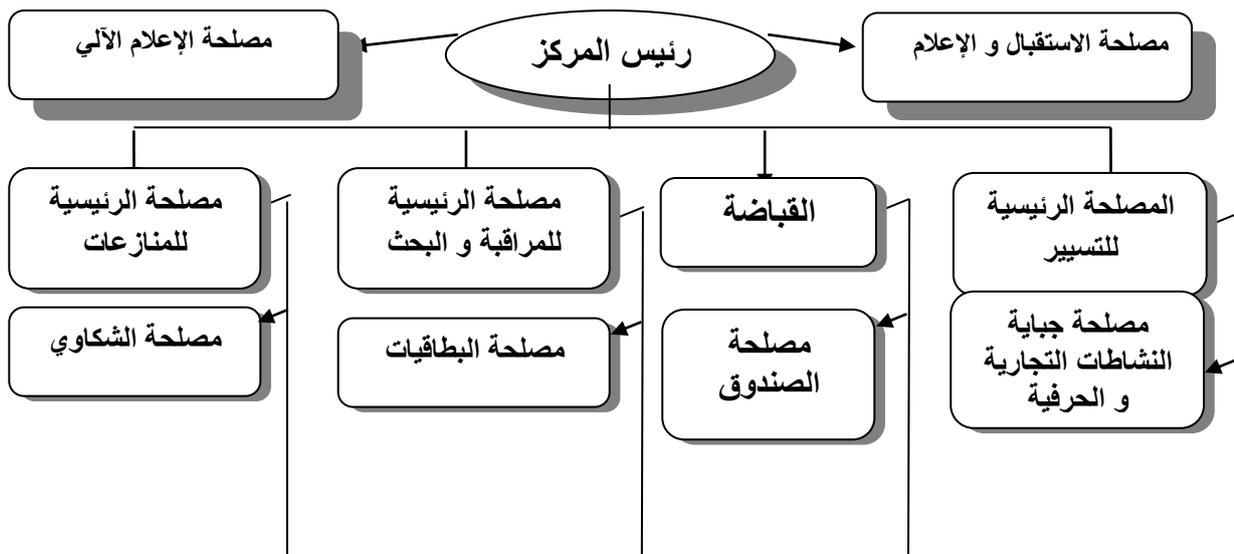
مصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

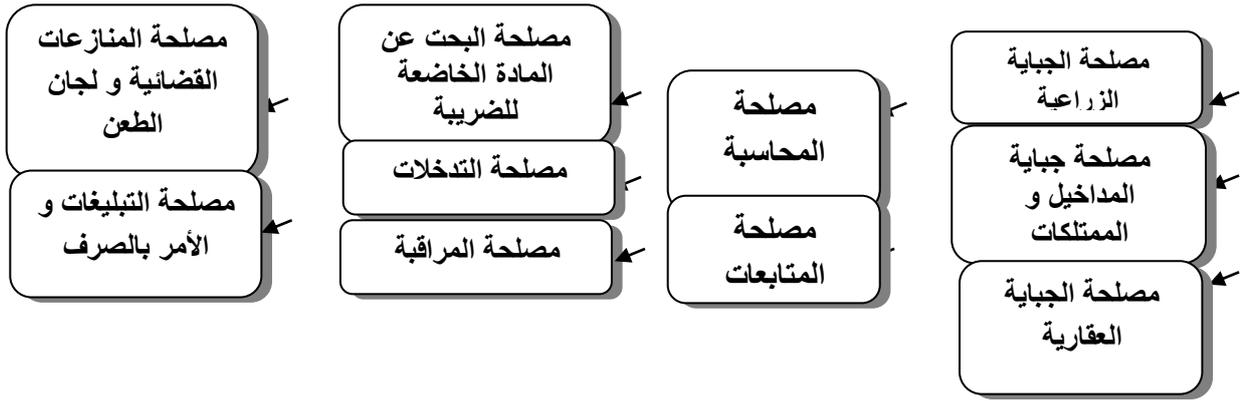
تجدر الإشارة بأن مديرية الضرائب سيطراً عليها تغيير خلال الفترة القادمة حيث أنها ستقوم بتجميع المفتشيات والقباضات في مركز الضرائب بالنسبة للمكلفين بالضريبة وفق النظام الحقيقي والمراكز الجوارية للضرائب بالنسبة للمكلفين بالضريبة وفق النظام الجزافي، وذلك بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2009/02/21 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها مع التنبية على أن مركز الضرائب قد تم إنجازه و هو مستغل منذ 02 ماي 2013 .

ب)- تنظيم المركز الجوارى للضرائب

ينظم هذا المركز في ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصليحتين، نذكر من بين المصالح الرئيسية: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، حيث تكلف بتشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوارى للضرائب والممتلكات العقارية، كما يتم أيضا متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقييم نشاطات المصالح المعنية.

شكل رقم (3-3): يبين الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى للضرائب





المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

المطلب الثالث: اختصاصات ومهام مصالح مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

تتمثل المهام الأساسية لمديرية الضرائب في تسيير مديرياتها الفرعية الخمسة التي تبرز مصالحها ومكاتبها من خلال الشرح الواضح و المفصل لكل المهام المسندة لوظائفها و الصادر في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/12 في الجريدة الرسمية العدد 20 لسنة 2006. السهر على احترام التشريع والتنظيم الساري المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين، وإنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية، وكذلك الاهتمام بالسير الحسن لمركز الضرائب والمراكز الجوارية وتقوم بتأدية المهام التالية:

- تنفيذ العمليات الميزانية، وتحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له.
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.

أ) - المهام الموكلة إلى المديرية الفرعية للوسائل:

- إعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية؛
- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛
- تنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛
- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها؛
- تتدخل في مجال التسيير البشري والمادي للمصالح الولائية الجبائية.

ب) - المهام الموكلة إلى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها و كذا تحصيلها؛

- تنفيذ برامج التدخلات والبحث و كذا تنفيذ حق الإطلاع و حق الزيارة بالتنسيق مع المصالح و المؤسسات المعنية؛
- تكوين و تسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحصيلة دورية لتقييم نشاطات المكتب؛
- متابعة تنفيذ برامج المراقبة و المراجعة؛
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛
- إعداد الوضعيات الإحصائية و التقارير الدورية التقييمية؛
- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا.

ت)- المهام الموكلة إلى المديرية الفرعية للمنازعات

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة و الطعن النزاعي؛
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابض الضرائب عن التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم غير قابلة للتحصيل و عرضها على لجنة الطعن لإعفائي المختصة؛
- إعداد و تكوين ملفات إيداع الشكاوي لدى الهيئات القضائية الجزائرية المختصة؛
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة؛
- تبليغ المكلفين بالضريبة و المصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛
- الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

ث)- المهام الموكلة إلى المديرية الفرعية للعمليات الجبائية:

- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية،
- نشر المعلومة الجبائية و استقبال الجمهور و إعلامه و توجيهه؛
- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية و المديريات الولائية للضرائب و كذا بتنشيط المصالح المحلية و مساعدتها قصد تحسين مناهج العمل و انسجامها؛
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية؛
- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة و الامتيازية؛

كما أنها تقوم بتسيير الملف الجبائي وتسعى إلى التدخل في جميع ما يهم الملف الجبائي الذي تسييره مركز الضرائب والمراكز الجوارية والمشاركة في التحليل، وإعداد المنازعات الخاصة بكل قضية كما تتولى على الخصوص في مسك الملف الجبائي وتقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات وكشوف العائدات وعمليات التحصيل وكذلك تحدد القيم المفروضة على المكلف بالضريبة.

(ج)- المهام الموكلة إلى المديرية الفرعية للتحصيل:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛
- مركز الوضعيات الإحصائية الدورية وضمن إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب؛
- متابعة أعمال التأشير و التوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛
- التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها؛
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل؛
- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛
- إعداد و تأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين؛
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند لإرجاع فائض المدفوعات؛
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية و تبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية؛
- مركز حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة؛
- التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.
- مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات و مستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات لمالية أو الموارد غير الجبائية؛
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابض الضرائب والمصادقة عليها؛

المبحث الثاني: مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة

تعتبر كل من الجباية البترولية والجباية العادية من المصادر الرئيسية والمهيمنتان في تمويل الميزانية العامة للدولة الجزائرية، وللجباية العادية دور في تمويل ميزانية الدولة عن طريق التسيير الحسن للمصالح الجبائية ومن خلالها يمكن تقدير النفقات مقارنة بالإيرادات السنوية،

الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)

وتتم عن تمويل الميزانية العامة للدولة بالجبائية البترولية والجبائية العادية، مما جعل سلوك الميزانية العامة مرتبطين ومرهوناً بمدى التطور الذي يطرأ على الجبائية البترولية التي تمتاز بعدم استقرارها وهذا راجع إلى الآثار السلبية المنبثقة والمتولدة من جراء انخفاض الجبائية البترولية.

المطلب الأول: تطور حصيلة الجبائية العادية والجبائية البترولية خلال الفترة (2000-2021)

تميزت السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية أي بزيادة معدل نمو مردودية الاقطاعات الجبائية، ويرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، وقد أولت الدولة الإيرادات الجبائية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (3 / 1): تطور حصيلة الجبائية العادية والجبائية البترولية خلال الفترة (2000-2021) (الوحدة مليار دج)

السنة	إيرادات الجبائية العادية	إيرادات الجبائية البترولية	الإيرادات الكلية	نسبة الجبائية العادية على الجبائية الكلية (%)	نسبة الجبائية البترولية على الجبائية الكلية (%)
2000	425.840	524.000	1028.84	41.39	50.93
2001	411.380	732.000	1234.38	33.33	59.30
2002	438.850	916.400	1457.75	30.10	62.86
2003	475.890	836.060	1451.45	32.79	57.60
2004	532.300	862.200	1528.00	34.84	56.43
2005	596.930	899.000	1635.83	36.49	54.96
2006	610.770	916.000	1667.92	36.60	54.92
2007	676.116	973.000	1802.62	37.51	53.98
2008	754.800	970.200	1924.00	39.23	50.43
2009	921.000	1628.500	2786.60	33.05	58.44
2010	1068.500	1835.800	3081.50	34.67	59.57
2011	1324.500	1472.400	2992.40	44.26	49.20
2012	1595.750	1561.600	3455.65	46.18	45.19
2013	1831.400	1615.900	3820.00	47.94	42.30
2014	2267.450	1577.730	4218.18	53.75	37.40
2015	2465.710	1722.940	4684.65	52.63	36.78
2016	2722.680	1682.550	4747.43	57.53	35.44
2017	2845.370	2200.120	5635.514	50.49	39.04
2018	3033.027	2776.218	6714.27	45.17	41.35
2019	3041.418	2714.470	6507.908	46.73	41.71
2020	3046.865	2200.330	6289.723	48.44	34.98

36.02	49.77	5328.183	1919.231	2651.704	2021
-------	-------	----------	----------	----------	------

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المعنية

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

انطلاقا من سنة 2000، حيث نلاحظ ارتفاع حصيلة الجباية العادية من حيث المردودية المالية حيث بلغت 425.84 مليار دج سنة 2000، ثم تناقصت سنة 2001 بفارق يقدر ب 14.46 مليار دج وبدأت واستمرت في التزايد من سنة 2002 حيث بلغت 438.85 مليار دج لتصل سنة 2020 إلى 3046.865 مليار دج، ثم تراجعت مردوديتها سنة 2021 لتبلغ 2651.704 مليار دج بسبب تأثير جائحة كورونا على العالم بأسره ومست مجمل نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والصحية، نلاحظ بخصوص البيانات المتعلقة بالجبائية العادية أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة إلى حد ما فهي لم تتجاوز 40% خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010 حيث تراوحت بين 30.10% كأضعف نسبة و 39.23% كأعلى نسبة ما عدا سنة 2000 بلغت نسبة المساهمة 41.39%، نلاحظ تذبذبا في نسبة تمويلها لإيرادات الميزانية العامة للدولة بحيث ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى، مما يدل على عدم تحكم الدولة في هذا المصدر التمويلي الهام وهو الضريبة، فعلى الرغم من الارتفاع الذي شهدته إيرادات الجباية العادية في هذه الفترة والذي يرجع إلى الإصلاحات المتتالية الذي عرفها النظام الجبائي من خلال قوانين المالية السنوية ومحاوله إحلالها بدل الجباية البترولية إلا أن مساهمتها التمويلية بقيت ضعيفة ومتواضعة نوعا ما. أما خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016 شهدت تزايد مطرد حيث بلغت مساهمتها كحد أقصى 57.53%، ونجد أن مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة كانت جيدة.

وابتداء من سنة 2017 نلاحظ انخفاض رهيب في نسبة الجباية العادية حيث بلغت 50.49%، أي بفارق 7.04% مقارنة بسنة 2016، وسبب ذلك الانخفاض هو تراجع الإيرادات الجمركية، أما في السنوات الأربعة الأخيرة لفترة الدراسة أين لم تتجاوز نسبة المساهمة التمويلية للجبائية العادية 50%.

في حين أن الجباية البترولية كانت مساهمتها كبيرة في بداية سنوات الدراسة؛ مع حلول سنة 2000 حيث بدأت أسعار النفط في الارتفاع، مما أدى ذلك إلى نمو الإيرادات البترولية وبالتالي ارتفاع الجباية البترولية حيث بلغت أعلى معدل مساهمتها التمويلية للإيرادات العامة وقدرت ب 62.86% خلال السنوات العشر الأولى من القرن الجديد، وابتداء من سنة 2014 عرفت المحروقات انخفاضا متتاليا في أسعارها بداية من شهر جوان، أين تراجع سعر برميل من النفط من 109.55 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100.71 دولار للبرميل سنة 2014، حيث وصلت الأسعار إلى ما دون 50 دولار للبرميل مع بداية سنة 2015 مما انجر عنه انخفاض في إيرادات الجباية البترولية وبالتالي نسبة مساهمتها في إيرادات ميزانية الدولة انخفضت والتي بلغت 36.78% سنة 2015، واستمر انخفاض أسعار البترول وواصل هبوطه مطلع 2016 إلى حدود 27 دولارا، ثم واصلت الأسعار صعودها لكن بشكل بطيء، ويعود البطء في تحسن أسعار النفط، إلى نشاط في إنتاج النفط الصخري من جانب الولايات المتحدة، ما دفع إلى ضغط على المعروض العالمي، وظلت الأسعار تحوم حول 65 دولارا للبرميل حتى نهاية 2017، وبالتالي ارتفاع الجباية البترولية بمعدل 26.41% منتقلة من 1.682,55 مليار دج سنة 2016 إلى 992.126 مليار دج سنة 2017 ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، هذا النمو الملحوظ ناتج عن الزيادة في أسعار

الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2000)

(2021)

المنتجات البترولية، التي أدخلت في سياق المادة 28 من قانون المالية لسنة 2017 ، برفع معدل هذا الرسم ب 3 دج/ل لكل من البنزين العادي، البنزين الممتاز والبنزين الخال من الرصاص، و 1 دج/ل بخصوص المازوت. الهدف من هذا التدبير هو جلب إيرادات إضافية لميزانية الدولة من جهة، و إلى حث المستهلكين على ترشيد استهلاك الوقود من جهة أخرى. وبلغ سعر البترول سنة (2018) 84 دولار للبرميل، وبحلول جائحة كورونا عرفت أسعار النفط تراجعاً دولياً مما أثر على الجباية البترولية في الجزائر و أدى إلى انخفاض مردوديتها المالية وتراجع نسبة تمويلها للميزانية العامة.

كما نلاحظ أنه منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2021 فاقت نسبة مساهمة الجباية العادية نسبة 50 % إذ بلغت سنة 2015 نسبة تقدر ب 52.63% لترتفع إلى ما نسبته 57.53 % سنة 2016 ثم انخفضت إلى ما دون ذلك لتبلغ سنة 2021 نسبة 49.77 % .

نستخلص مما سبق أن مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة كان ضعيف خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011 وكانت الجباية البترولية أكبر مساهمة منها في تمويل الميزانية، غير أنه خلال الفترة الممتدة من (2012 إلى 2021) انقلبت الموازين وتأرجحت الكفة لصالح الجباية العادية وساهمت بشكل فعّال في تمويل ميزانية الدولة خلال العشرية الأخيرة من الفترة المعنية بالدراسة حيث تراوح فارق التمويل بين الجباية العادية والجباية البترولية من 1% إلى 22.09%، الأمر الذي يدفعنا على التأكيد على صحة الفرضية الأولى التي مفادها

المطلب الثاني: تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2000-2021)

بعدما قمنا بدراسة تطور نسبة تمويل الجباية العادية والجباية البترولية للميزانية العامة للدولة بالجزائر، سنحاول التطرق إلى تركيبة ومكونات الجباية العادية ، و تبيان مساهمة كل عنصر في الحصيلة الإجمالية للجباية العادية خلال الفترة (2000 - 2021)، وهو ما يظهر من خلال الجدول أدناه .

الجدول رقم (2/3): تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2020-2021) (الوحدة مليار دج)

السنة	إيرادات الجباية العادية	الضرائب المباشرة		حقوق التسجيل		الرسم على رقم الأعمال		الضرائب غير المباشرة		الحقوق الجمركية	
		%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ
2000	425.840	25.5	108.75	3.6	15.67	48.8	207.89	0.1	0.56	21.8	92.97
2001	411.380	22.8	93.90	4.3	17.8	48.9	201.41	0.1	0.6	23.7	97.67
2002	438.850	22.6	99.55	4.2	18.5	48.0	210.91	0.1	0.55	24.9	109.3
2003	475.890	23.1	110.15	3.9	19	47.8	227.7	0.1	0.70	24.8	118.3
2004	532.300	23.3	124.28	3.8	20.5	45.4	241.96	0.1	0.75	27.2	144.8
2005	596.930	24.7	147.46	3.5	21.03	46.8	279.66	0.1	0.8	24.7	147.9

الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2000)

(2021)

19.1 7	117.0 8	0.1 4	0.85	49.6 2	303.09	3.5 4	21.61	27.5	168.14	610.770	200 6
17.8 6	120.7 3	0.1 3	0.9	49.0 5	331.67	3.1 8	21.48	29.7 7	201.31	676.116	200 7
16.0 7	121.3	0.1 3	1	43.4	327.7	3.4 4	26	36.9	278.8	754.800	200 8
16.2 4	149.6	0.1 1	1	45.3 4	417.6	3.3 7	31	34.9 4	321.8	921.000	200 9
15.9 4	170.3	0.1 4	1.5	46.4 4	496.2	3.0 6	32.7	34.4 2	367.8	1068.50 0	201 0
12.1 1	160.4	0.1	1.5	42.4 5	562.2	3	39.7	42.3 3	560.7	1324.50 0	201 1
14.5 7	232.5 8	0.1 3	2	40.0 9	639.67	2.7 4	43.77	42.4 7	677.73	1595.75 0	201 2
12.4 7	228.3	0.0 8	1.5	35.4 5	649.2	2.7	49	49.3 1	903	1831.40 0	201 3
20.5 4	465.7	0.1 3	3	37.6 3	853.33	2.6 2	59.3	39.0 8	886.12	2267.45 0	201 4
20.9 7	517	0.1 6	4	37.3	920.6	3.1	76.5	38.4 5	947.95	2465.71 0	201 5
20.4	555.3 5	0.1 8	5	37.2 6	1014.6 1	3.2 9	89.73	38.8 7	1058.2 8	2722.68 0	201 6
12.1 4	345.5 7	0.3 4	9.56	36.8 2	1047.6	4.0 4	114.9 8	45.6 1	1297.6 7	2845.37 0	201 7
13.1 2	397.8 7	0.3 3	10	36.1 7	1097.1 2	4.5 1	136.7	45.8 8	1391.7	3033.02 7	201 8
11.4 7	348.8 7	0.3 2	10	36.8 2	1120.0 9	3.5 6	108.5 5	47.8	1453.9 2	3041.41 8	201 9
9.67	294.6 9	1.5 5	47.1 6	38.8 1	1182.6 3	3.0 8	93.94	46.8 8	1428.4 4	3046.86 5	202 0
11.6 5	308.9 5	1.1 2	29.6 2	37.6 1	997.33	2.3 2	61.64	47.3	1254.1 6	2651.70 4	202 1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على قوانين المالية للسنوات (2000-2021)

من خلال الجدول يتضح أن مساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمالي حصيلة الجباية العادية كانت متوسطة خلال الفترة (2000-2010) بحيث تراوحت بين أعلى نسبة بلغت 36.90% لسنة 2008 وأضعف نسبة كانت خلال سنة 2001 حيث بلغت 22.68%، كما بلغ متوسط نسبة مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية خلال الفترة (2000 - 2010) ما يقارب 26%، وقد يعود السبب في ذلك إلى انخفاض مداخيل الأفراد وأرباح الشركات، وكذا تفشي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين.

وابتداء من سنة 2010 تسارع نمو الضرائب المباشرة حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية خلال الفترة 2021 (2010 - 2021) ما يقارب 44% وهو ما يدفع

نحو الاعتقاد أن هذا النوع من الضرائب أصبح لها الأولوية في النظام الجبائي، وهذا مؤشر على تقييم إيجابي لأداء النظام الجبائي في السنوات الأخيرة.

أما بخصوص حقوق التسجيل والطابع فإننا نلاحظ أنها لم تشهد تطورا كبيرا، حيث بلغت أعلى نسبة لتمويلها لإيرادات الجباية العادية 4.51% وهي تلك المسجلة سنة 2018، ويرجع ذلك إلى تخلي الأفراد في أغلب الأحيان عن تسجيل عمليات انتقال الملكية و عدم التصريح بالمبالغ الحقيقية لهذه العمليات أمام الموثقين.

نلاحظ من الجدول التطور الذي يحصل في الحصيلة المالية لرسوم الأعمال والذي يعد الرسم على القيمة المضافة أحد مكوناتها الأساسية، وترجع هذه الزيادة إلى توسيع مجال الإخضاع، تحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة عن طريق المراقبة، وإلزامية الفوترة، إن هذا النوع من الرسوم مساهمته تبدو مساهمة هامة والتي قد تفوق أحيانا نسبة 49% من إجمالي إيرادات الجباية العادية حيث بلغ متوسط هذه المساهمة خلال فترة الدراسة نسبة 42.56% وهذا ناتج على إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة منذ سنة 1992، مع توسيع مجالات تطبيقه بتخفيض عدد الإعفاءات عبر مختلف القوانين المالية السنوية، هذه الهيمنة في مجال تمويل الميزانية العامة للدولة عن طريق الضرائب المباشرة يعتبر مؤشرا على التخلف الاقتصادي، كون أنه في الاقتصاديات المتطورة أو الناشئة تسيطر الضرائب غير المباشرة على تمويل إيرادات الدولة بشكل واسع، كما أن للضرائب المباشرة عيوباً عديدة سواء من الناحية الاقتصادية، أو من ناحية العدالة الاجتماعية كونها تقع على كاهل الطبقات المتوسطة (أصحاب الأجور والمرتبات والفقراء)، مما يخل بأحد أهم مبادئ الضرائب وهو مبدأ العدالة.

و في الأخير تبقى الضرائب غير المباشرة تساهم بنسبة ضئيلة جدا حيث بلغ في متوسطها 0.26% وهو ما يؤكد هيمنة الضرائب المباشرة في تمويل الميزانية العامة. كما تجدر الإشارة إلى أهمية الرسوم الجمركية والتي ارتفعت حصيلتها باستمرار إلى غاية سنة 2005 حيث بدأت تتجه نحو الانخفاض في بقية سنوات فترة الدراسة الباقية نتيجة الشروع في تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

نستخلص مما سبق ذكره وحسب بيانات الجدول أعلاه، الحصيلة المالية الفعلية للجباية العادية تشكل إحدى المؤشرات الأساسية للتأكد من فعالية أو عدم فعالية النظام الضريبي من خلال متابعة تطور إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة لميزانية الدولة، ولذلك سوف نركز على أهمية الضرائب والرسوم العائدة إلى ميزانية الدولة ومنها الضرائب المباشرة والتي تضم الضريبة على الدخل الإجمالي وكذا الضريبة على أرباح الشركات، هذا إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وضرائب الطابع والتسجيل، إذ نلاحظ أن حصيلة الجباية العادية في تزايد مستمر خلال الفترة (2000 - 2021) حيث ساهمت الجباية العادية بشكل فعال في حصيلة الإيرادات العامة بحيث قدرت نسبتها سنة 2018 بـ 41.95%، إلا أن متوسط مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال الفترة تعتبر نسبة متوسطة وهي

نسبة ضعيفة مقارنة مع ما كان مخطط لها من خلال الإصلاحات الضريبية المتتالية والمستمرة ابتداء من سنة 1991.

السياسة الإنفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، وقد مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة حيث بلغت في المتوسط 72%، والسياسة الإيرادية في الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات الجبائية بشقيها (العادية والبتروولية) وقد عرفت تزايد مستمر وبمعدلات نمو متذبذبة بتذبذب إيرادات الجباية البتروولية.

أولاً: تطور ميزانية الدولة

تعكس ميزانية الدولة رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتأصلة في الظروف المعيشية للمواطنين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و لا يزال الإنفاق العام من حيث ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تشكل حتى الآن المصدر الرئيسي لموارد الميزانية.

الجدول رقم (3/3): تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2021)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)

مجموع الاعتمادات (مليون دينار) (1) + (2)	التجهيز		التسيير (1)	السنة
	رخص برامج	اعتمادات الدفع (2)		
1 176 095	337 982	346 010	830 085	2000
1 452 360	659 295	503 600	948 760	2001
1 602 344	712 192	548 978	1 053 366	2002
1 841 110	787 812	699 424	1 141 686	2003
1 920 000	572 657	720 000	1 200 000	2004
2 005 273	543 994	750 000	1 255 273	2005
2 631 435	2 376 868	1 347 988	1 283 447	2006
3 526 482	1 574 943	2 048 815	1 477 667	2007
4 882 191	2 391 260	2 519 003	2 363 188	2008
5 474 575	3 231 124	2 813 317	2 661 258	2009
6 468 861	3 331 952	3 022 861	3 446 000	2010
8 272 562	3 893 206	3 981 381	4 291 181	2011
7 745 527	2 849 854	2 820 417	4 925 110	2012
6 879 820	2 240 159	2 544 206	4 335 614	2013
7 656 166	2 744 318	2 941 714	4 714 452	2014
8 753 727	3 447 232	3 781 449	4 972 278	2015
7 984 180	1 894 204	3 176 848	4 807 332	2016
6 883 216	1 386 673	2 291 374	4 591 842	2017
8 627 778	2 770 507	4 043 316	4 584 462	2018
8 557 158	2 601 662	3 602 682	4 954 476	2019
7 823 112	1 619 881	2 929 673	4 893 439	2020
8 113 032	1 882 186	2 798 525	5 314 507	2021

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على قوانين المالية للسنوات (2000-2021)

من خلال الجدول أعلاه ، بالنسبة إلى ميزانية الدولة نلاحظ أن كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز شهدت زيادات متتالية عبر الفترة 2000-2021، تندرج ميزانيات الدولة لسنوات 2019 و 2020 و 2021 ضمن مسيرة مواصلة التحكم في الإنفاق العام، بهدف تعزيز استمرارية الميزانية والحد من التوترات على خزينة الدولة. وإن ارتفاع إجمالي نفقات الميزانية في سنة 2019 ، و في سنة 2020 ، ثم سنة 2021 ، ستؤدي هذه المستويات من الإيرادات والنفقات إلى عجز في الخزينة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام بمعدل % 10.4 في سنة 2019 و ب % 5.7 في سنة 2020 ثم ب % 5 في سنة 2021.

ثانياً: تغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات العامة خلال الفترة (2000 - 2021)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)
(2021)

سنحاول تحليل مدى أهمية الجباية العادية في تمويل نفقات الدولة وذلك من خلال البيانات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3/3): مساهمة الجباية العادية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر (2000-2021) (الوحدة: مليار دج)

النسبة (%)	مجموع النفقات العامة	إيرادات الجباية العادية	السنة
36.2	1176.10	425.840	2000
28.32	1452.36	411.380	2001
27.39	1602.344	438.850	2002
25.85	1841.11	475.890	2003
27.72	1920.00	532.300	2004
29.76	2005.273	596.930	2005
23.21	2631.435	610.770	2006
19.17	3526.482	676.116	2007
15.46	4882.191	754.800	2008
16.82	5474.575	921.000	2009
16.52	6468.861	1068.500	2010
16.01	8272.562	1324.500	2011
20.6	7745.527	1595.750	2012
26.62	6879.82	1831.400	2013
29.61	7656.166	2267.450	2014
28.17	8753.727	2465.710	2015
34.10	7984.18	2722.680	2016
41.34	6883.216	2845.370	2017
35.15	8627.778	3033.027	2018
35.54	8557.158	3041.418	2019
38.95	7823.112	3046.865	2020
32.68	8113.032	2651.704	2021

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات (2000-2021)

إن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر (حسب ما يتضح في الجدول السابق و المعنون ب : تطور ميزانية الدولة)، وبما أن الجباية العادية مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هذه النفقات، فسوف نقوم بإبراز مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة وهذا من خلال تحليل نسبة تغطية الحصيلة الكلية للجباية العادية في تغطية النفقات العامة للدولة، بحيث نلاحظ أن نسبة مساهمتها في التمويل كان يتزايد بشكل متباطئ مقارنة بتزايد حجم النفقات العامة، ونلاحظ أن هناك علاقة طردية بينهما لكن متفاوتة في درجة

التزايد وأن أضعف نسبة تمويل كانت سنة 2008 بحيث بلغت 15.46%، أما أعلى نسبة كانت سنة 2017 حيث بلغت 41.34%، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية شهد زياد معتبر ابتداء من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021 وهي مرتبطة بالفترة التي شهدت فيها أسعار البترول تقلبا متعددة في أسعارها، ونظرا لما تم ذكره يمكننا استخلاص ما يلي:

أثبت دراسة الحالة التي تمثلت في دراسة تحليلية عن مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة للفترة (2000-2021) صحة الفرضية الأولى التي مفادها: للجباية العادية دور في تمويل الميزانية العامة للدولة، في ظل تقلبات أسعار البترول،

ثالثا: مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000 - 2021

تشكل الجباية البترولية في الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للبترول المصدر الرئيسي في تمويل وتغطية نفقات الميزانية العامة، مما جعل مسار هذه الأخيرة مرتبطا ارتباطا وثيقا بتطور مداخيل الجباية البترولية التي تتميز بعدم استقرارها خاصة في السنوات الأخيرة، نتيجة تقلبات أسعار المحروقات التي تتأثر بمختلف الأزمات خاصة في الوقت الراهن المتعلق بجائحة كورونا.

نظرا لعدم استقرار أسعار البترول خاصة في العشرية الأخيرة، فقد تولد على إثرها حالة عدم اليقين بخصوص وضع الميزانية العامة التي تعتمد في تمويلها على الإيرادات البترولية بشكل بارز، ونظرا لحالة عدم استقرار سوق النفط، تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر الذي يعد من الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وفقا لما ورد في المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الذي نص على فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، على أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات ما يلي:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

وقد تم اعتماد تعديل الأسس والقواعد الخاصة بالصندوق، وذلك من خلال القانون رقم 03 - 22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، حيث نصت المادة 66 على تعديل المادة 11 المذكورة سالفا في جانب الإيرادات بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية بالإضافة إلى مصادر الإيرادات السابقة، وتختلف المبالغ الموجهة لتمويل

الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2000-

(2021)

صندوق ضبط الإيرادات من سنة إلى أخرى وذلك حسب العوائد التي تحققها الجباية البترولية فكلما ارتفعت حصيلتها ارتفع معها المبلغ الموجه للصندوق والعكس في حالة ما انخفضت حصيلة الجباية البترولية، والجدول الموالي يوضح وضعية صندوق ضبط الإيرادات ومساهمته في تمويل عجز الميزانية؛ والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4/3): وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2000-2021) (الوحدة: مليار ج)

السنة	الجبابة البترولية المقدره	الجبابة البترولية الفعلية	فائض قيمة الجبابة البترولية	العجز الموازي	تمويل عجز الميزانية
2000	524	1173.2	435.2	-226.72	/
2001	732	964.5	123.9	-17.41	/
2002	916.4	942.9	26.5	-102.09	/
2003	836.06	1285	448.9	-259.65	/
2004	862.20	1485.7	623.5	-392	/
2005	899	2267.8	1368.8	-314.17	/
2006	916	2714	1798	-963.51	91.5
2007	973	2711.8	1738.8	-1821.14	531.9
2008	970.2	4003.6	2288.2	-2408.86	758.2
2009	1628.5	2327.675	400.675	2404.858	364.282
2010	1501.7	2820.01	1318.31	2779.36	791.938
2011	1529.4	3829.72	2300.32	3626.026	1761.455
2012	1519.04	4054.349	2535.309	3973.016	2283.26
2013	1615.9	3678.131	2062.231	3059.82	213.471
2014	1577.73	3388.05	1810.32	3437.986	2965.672
2015	1722.94	2275.132	552.192	4173.412	2886.505
2016	1682.55	1781.1	98.55	-3236.75	1387.938
2017	2126.987	2126.987	0	-1247.7	784.458
2018	2349.694	2787.106	437.412	-1913.52	131.9
2019	2714.47	/	/	-2049.31	/
2020	2200.325	/	/	-1533.39	/
2021	1919.231	/	/	-2784.85	/

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات (2000-2021) وقوانين تسوية الميزانية للسنوات (2000-

(2018)

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة الارتفاع الهائل والمستمر في حجم العجز الموازي حيث بلغ سنة 2014 ما مقداره 3437.986 مليار دج، وهو مبلغ فظيع ومهول أي ما يعادل

42.676 مليار دولار أمريكي، باعتماد سعر الصرف لسنة 2014 (80.56 دج مقابل 01 دولار أمريكي)، كما سجلت سنة 2015 أكبر عجز موازناتي حيث بلغ 4173.412 مليار دج خلال الفترة المعنية بالدراسة، ولم تلجأ الحكومة الجزائرية إلى صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية خلال الفترة الممتدة (2000 - 2005) وهذا راجع لتطبيق إحدى الأهداف المسطرة للصندوق خلال تلك الفترة ألا وهو "تمويل عجز الميزانية العامة للدولة" الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وهذا ما جعل موارد الصندوق توجه خلال هذه السنوات (2000-2005) لسداد وتخفيض حجم المديونية الخارجية، كما استخدمت إيرادات الصندوق لتمويل عجز الميزانية بحيث تم اقتطاع ما قيمته 91.5 مليار دج لسنة 2006 من موارد الصندوق لتمويل العجز الذي قدر بـ963.5 مليار دج،

أما السنة المالية لـ 2018 تميزت بضغط كبير على التوازنات المالية للخزينة وتراجع احتياطات صندوق ضبط الإيرادات في ظل ظرف اتسم بتراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

أما عن وضعية الرصيد الإجمالي للخزينة لسنة 2018 سجل تنفيذ عمليات الإيرادات والنفقات برصيد إجمالي سلبي قيمته 1833 مليار دج ما يمثل 905 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، ما يعني زيادة في العجز قيمته 243 مليار دج مقارنة بـ 2017، و سجلت الخزينة عجز بقيمة 1590 مليار دج اي 56ر8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

من جهة أخرى سجلت نفقات الميزانية زيادة بـ 449 مليار دج في 2018، مقارنة بـ 2017، فيما سجلت التدخلات المالية للخزينة رصيذا سلبيا يقدر بـ 517 مليار دج في 2018 مقابل رصيد سلبي لسنة 2017 يبلغ 390 مليار دج .

ومن جهة أخرى لم تسجل إيرادات الميزانية زيادة بنفس المستوى حيث بلغت 341 مليار دج، وفي مجال تنفيذ النفقات في نهاية ديسمبر 2018، سجلت نفقات الميزانية مبلغ 7732 مليار دج مقابل 7282 مليار دج في 2017، حيث سجلت زيادة في نفقات التجهيز بلغت 2918 مليار دج، مقابل 2605 مليار دج في 2017، وانتقلت النفقات برأس المال من 63 مليار دج في 2017 إلى 528 مليار دج في 2018 بسبب دفع مبلغ 500 مليار دج لتمويل عجز صندوق الوطني للتقاعد.

وفيما يخص نفقات التسيير يجدر الذكر أنها سجلت ارتفاعا محسوسا بلغ 136 مليار دج حيث يشكل الجزء الأكبر التكفل بالأعباء الخاصة بتخفيض نسبة الفائدة لصالح البنوك والمؤسسات المالية التي بلغت 192 مليار دج في 2018 مقابل 59 مليار دج في 2017.

و من جهتها بلغت إيرادات الميزانية عند 2018 ما قيمته 6389 مليار دج أي بزيادة 341 مليار دج مقارنة بـ 2017 (6047 مليار دج)، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية بقيمة 81 مليار دج، وزيادة في إيرادات الجباية البترولية التي بلغت قيمتها 2349 مليار دج، في حين سجلت في سنة 2017 ما قيمته 2126 مليار دج أي بزيادة 222 مليار دج.

تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع المسجل في 2018 راجع إلى ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ متوسط السعر السنوي 71 دولار للبرميل مقابل 53 دولار للبرميل في 2017، وسعر تقديري للسوق مقدر بـ 50 دولار للبرميل في قانون المالية لسنة 2018.

كما تعود هذه الزيادات إلى زيادة الإيرادات الاستثنائية بمبلغ 119 مليار دج مقارنة بـ 2017 بفضل أرباح بنك الجزائر المسددة للخرينة التي بلغت في 2018 نحو 1000 مليار دج مقابل 919 مليار في 2017، وكذا أرباح شركة سوناطراك التي انتقلت إلى الخزينة من 50 مليار دج في 2017 إلى 100 مليار دج في 2018.

وبخصوص تمويل عجز الخزينة في 2018، فقد تم اقتطاع من موارد صندوق ضبط الإيرادات بقيمة 131,9 مليار دج، واللجوء إلى المديونية العامة بـ 2495 مليار دج والذي يعد إيجابيا بين الاكتتابات والتسديدات السنوية منها 2407 دج من التمويل غير التقليدي. فيما يتعلق بعجز الميزانية، يرجع عجز الميزانية المتوقع في قانون المالية لسنة 2021 إلى ما يلي:

أولاً، مستوى نفقات التسيير التي يصعب تخفيضها والتي تأثرت على وجه الخصوص بـ:

- الإبقاء على التحويلات الاجتماعية التي تسهم في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن،

- تسجيل اعتمادات إضافية ذات صلة لا سيما بالتكفل بنفقات جهاز الإدماج المهني، DAIP

- بالنفقات الضريبية الناتجة عن الإعفاء من الضريبة عى الدخل الإجمالي المطبق على

الرواتب التي تقل عن 30 ألف دج،

- وكذلك وأخيراً، إلى استمرار جهود الدولة في مكافحة الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس

كوفيد. 19

ثانياً، ودائماً فيما يتعلق بعجز الميزانية، مستوى نفقات التجهيز لاستكمال وإطلاق المشاريع العمومية للتجهيز لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل، ما تزال ميزانية الدولة للتجهيز رغم الوضع المالي الحالي والصعب محركاً أساسياً للنمو و تسهم في الانتعاش الاقتصادي،

ثالثاً، مبلغ التدخلات المالية للخرينة التي يغلب عليها التكفل بعجز الصندوق الوطني للتقاعد،

فقد تم تمويل العجز بالتشاور مع مؤسسة بنك الجزائر من خلال تنفيذ آليات السياسة النقدية التي

يسمح بها القانون ولاسيما عن طريق:

- استعمال جزء من الاحتياطات والمخصصات المكونة من قبل بنك الجزائر،

- إيداع جزء من الأموال الخاصة لبنك الجزائر في شكل سندات الخزينة وفقاً للمادة 53 من

الأمر رقم 11 - 03 المتعلق بالنقد والقرض،

- تنشيط سوق سندات الخزينة من خلال إعادة شراء القروض البنكية المشاركة الكبيرة وإعادة

تمويل سندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء هذه القروض البنكية المشاركة.

إن عملية إعادة التمويل هذه التي تتطلب تكييف نظام بنك الجزائر مع السياق الاقتصادي والمالي الحالي ستوفر للبنوك السيولة الضرورية لتمويل الاقتصاد، كما ستسمح للخزينة باستقطاب جزء كبير من هذه السيولة في إطار النشاط العادي لسوق قيم الخزينة¹.

ملاحظة هامة: تعذر علينا معرفة البيانات المتعلقة بالسنوات 2019، 2020 و 2021 وذلك بسبب عدم جاهزية قوانين تسوية الميزانية وفق التصريح التالي: و فيما يخص التقرير التقييمي، أوضح السيد بن معروف أن هذا الأخير تم إعداده في ظروف صعبة في ظل جائحة كورونا مشيرا إلى أن المجلس لم يستلم مشروع تسوية الميزانية لسنة 2018 الا في شهر سبتمبر 2020 . ولكن رغم ذلك، تم تجنيد كل إطارات الهيئة لاستدراك التأخر وإعداد تقرير تقييمي شامل، أما عن مشروع تسوية الميزانية لسنة 2019 و 2020 و 2021 سيتم إدراجها في السنوات المقبلة 2022 و 2024 و 2026 على التوالي².

نستخلص مما سبق أن موارد صندوق ضبط الإيرادات عرفت تقلبات كبيرة في الأونة الأخيرة متأثرة بتغيرات أسعار البترول، فتزايدت الإيرادات المحولة لصندوق ضبط الموارد بسبب ارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار البترول، ثم حدث تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات بسبب العجز الحاصل خلال فترة الدراسة، مما جعل الحكومة تلجأ إلى هذا الصندوق لتغطية العجز، فتطور حجم الاقتطاعات من الصندوق لتمويل عجز الميزانية وهذا راجع إلى ارتفاع حجم النفقات العمومية والمتمثلة في الإنفاق الرأسمالي والاستثمارات القاعدية، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات التشغيل.

نستخلص مما سبق تحليله ما يلي:

أثبتت دراسة الحالة التي تمثلت في دراسة تحليلية عن مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة للفترة (2000-2021) صحة الفرضية الثانية التي مفادها: تساهم الجباية البترولية بنسبة عالية في الميزانية العامة للدولة، نظرا لهيمنة قطاع المحروقات وسيطرته على الاقتصاد الوطني.

1 - الل
مشرو
2 - ثا
بتاريخ

خلاصة الفصل الثالث:

شهدت الجزائر خلال السنوات المنصرمة كغيرها من الدول المنتجة للبتروول، أزمة اقتصادية خانقة بسبب تراجع أسعار النفط، الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني، و عليه فقد انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة، وشهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي ، وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات التي عرفت %37,5 كنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات خارج المحروقات و %13,9 كنسبة مساهمة في إيرادات الميزانية العامة للدولة بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيللة الضريبة على أرباح الشركات . IBS أما بالنسبة للجباية البترولية، حيث كانت مساهمتها في حدود مجال يتراوح ما بين %40 و%65، وذلك كون الحكومة قامت بإقرار قوانين و اتخاذ إجراءات قاسية، والتي زادت من

تضييق الخناق على المواطن البسيط من خلال رفع معدلات بعض الضرائب منها الرسم على القيمة المضافة. لكن من الضروري الإشارة إلى المخاطر الشديدة التي تصاحب زيادة الضرائب بهذه المعدلات المرتفعة جداً، وأن عواقب هذا النوع من السياسات، سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين مما سيؤثر على ظروفهم المعيشية بشكل سيئ جداً. وعليه فاتجاه أنظار الحكومة نحو السياسة الضريبية لتجاوز الأزمة أمر مطلوب لا مفر منه إلى أن تحقيق ذلك على أرض الواقع يتطلب جملة من الإصلاحات على مستوى النظام الضريبي في الجزائر. وأن التوجه نحو تعزيز حصيلة الضريبة في البلاد لا يمكن أن يتم إلا بتحديث القطاع بشكل عام.

وحتى تقلل الدولة من عجز الموازنة التي تؤثر بدورها على حجم الناتج المحلي، يجب إتباع سياسة ضريبية رشيدة، تتم من خلال تشجيع الاستثمار، تحقيق العدالة، تحقيق الحصيلة الضريبية، إعادة النظر في السياسة الضريبية بشكل واضح، نشر الوعي والمواطنة الضريبية، ومحاربة ظاهرتي التهرب والغش الضريبيين، وتنظيم السوق وتقليص حجم السوق الموازي، أن تظل معدلات الضرائب على صورتها دون ارتفاع خاص في ظل الظروف التي تمر بها الجزائر، ويجب أن تكون هناك حوافز للمستثمر واهم هذه الحوافز أن تكون أسعار الضرائب مناسبة لواقعنا المعاش.

إقرار إصلاحات جوهرية تجعله متميزا بالاستقرار والشفافية، إضافة إلى تحديث الإدارة الضريبية وإدخال وسائل التكنولوجيا على القطاع وتأهيل العنصر البشري، وكذلك يجب فيما يخص بواقي التحصيل، والتي يقدر مبلغها باستثناء الغرامات القضائية إلى غاية 31 ديسمبر 2019 ب 5016 مليار دج ويتمثل هذا المبلغ في الديون الجبائية للمكلفين بالضريبة بعنوان "مختلف الضرائب و الرسوم " لا سيما الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي التي تمثل حوالي % 60 من إجمالي الديون. وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة وتلك التي يمكن اتخاذها بهدف تحسين مستوى تحصيل بواقي التحصيل،

فقد باشرت المديرية العامة للضرائب العديد من الإجراءات في هذا الإطار يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطهير بواقي التحصيل من خال تحويل الغرامات القضائية إلى وزارة العدل و التي قدرت بمبلغ 8233مليار دج وهي الغرامات القضائية،
- إنشاء بطاقة مخصصة للديون المعتمدة مع إقرار تسيير جهوي لمتابعة الإجراءات الردعية،
- تصنيف بواقي التحصيل حسب درجة قابليتها للتحصيل بهدف إعادة إطلاق الإجراءات الردعية المستهدفة من خلال منح الأولوية للديون المعتمدة،

السلامة

الخاتمة:

تعتبر الجزائر من الدول المنتجة للنفط والتي يعد اقتصادها اقتصادا ريعيا حيث يعتمد على المحروقات بنسبة 97% من صادراتها ولها دور في تمويل موازنتها وتوفير مستلزماتها، وحالة كهذه جعلتها تدور في فلك أسواق النفط، مما جعلها تعاني من مشاكل مالية كبيرة خاصة بسبب تقلبات أسعار البترول. وفي ظل هذه الوضعية أصبح من الضروري البحث عن البدائل الإستراتيجية الممكنة لإيجاد موارد تسمح بتغطية حجم الإنفاق وتعزيز مستوى التنمية الاقتصادية. وتعتبر عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من البدائل المطروحة منذ تسعينات القرن الماضي لتقليل الاعتماد على العائدات البترولية، وهذا لا يعني زيادة معدلات الضرائب أو أنواعها وإنما يتطلب الأمر توسيع القاعدة الجبائية وخلق نظام جبائي كفاء وفعال من خلال التوجه نحو القطاع الصناعي والسياحي والزراعي وكذا القطاع الخدماتي، وهذه القطاعات يجب أن تعمل في ظل مناخ عمل ملائم، ويعتبر النظام الجبائي أحد مكونات مناخ العمل.

ومن هنا هدف هذا البحث إلى تحليل مكانة الجباية العادية ودورها في تمويل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، ولتحقيق هذا الغرض قمنا في البداية بتحليل وصفي لكل المتغيرات، ثم تطرقنا لدراسة تحليلية عن مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية ومقارنتها بالجبائية البترولية، حيث جاءت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:

بالرغم من الإصلاحات التي شملت النظام الجبائي في الجزائر في دعم عملية النمو في الأجلين المتوسط والطويل، وإصلاح وتطوير القطاع العام فإن مداخيل الجباية العادية لم تكن فعالة في تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي هناك متغيرات أخرى مفسرة للنمو الاقتصادي

خلال هذه الفترة من الدراسة لعبت الجباية البترولية دور كبير خلال في تمويل ميزانية الدولة، كما ساهمت الجباية العادية في تمويل الميزانية بنسب معتبرة فاقت 50% خاصة خلال الفترة (2012-2021) خاصة بعد الإصلاحات المطبقة على النظام الجبائي، والتي ساهمت في زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية، وذلك من خلال مساعي الحكومة الجزائرية إلى العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية نظرا لتقلبات أسعار البترول وتذبذبها من فترة إلى أخرى، مما يؤثر سلبا على الميزانية العامة من ناحية والاقتصاد الوطني من ناحية أخرى.

- أولا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:

- تركزت الدولة الجزائرية على إيرادات الجباية البترولية بشكل رسمي في تغطية نفقاتها العامة، وهذا ما يجعل منحى هذه النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول،
- سيطرة الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة للميزانية العامة، بحيث تتراوح مساهمتها ما بين 35.42 % - 65.87 % من إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021 وهو ما يؤكد التبعية التامة لقطاع المحروقات.

- العجز المستمر في ميزانية الدولة نتيجة تقلبات أسعار البترول المتكررة والحادة مما أثر على حصيلة الجباية البترولية من جهة وعلى النفقات العامة من جهة أخرى،
- يلعب صندوق ضبط الإيرادات دور فعال من خلال امتصاص الفوائض المتأتية من الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ومساهمته الفعالة في تحقيق التوازن المالي للخزينة العمومية للدولة فضلا عن تخفيف المديونية الخارجية إلى أدنى مستوى لها،
- ترتبط موارد صندوق ضبط الإيرادات بفائض الجباية البترولية وهو ما يجعل موارده مرهونة ومرتبطة بتغيرات وتقلبات أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق الدولية للنفط،

ثانيا: الإجابة على الفرضيات

- الفرضية الأولى:

نظرا لتذبذب وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وعدم استقرار حصيلته أصبح للجباية العادية دور بارز في تمويل نفقات الدولة، وبالتالي صحة الفرضية الأولى التي مفادها: أن للجباية العادية دور في تمويل الميزانية العامة للدولة، في ظل تقلبات أسعار البترول.

- الفرضية الثانية:

الجباية البترولية في ظل التحسن الملحوظ لأسعار البترول من خلال آلية تعمل على ضبط الإيرادات تمثلت في صندوق ضبط الموارد الذي أنشئ خصيصا لغرض ادخار فوائض الجباية البترولية و توجيهها في تمويل عجز الميزانية العامة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي مفادها: تساهم الجباية البترولية بنسبة عالية في الميزانية العامة للدولة، نظرا لهيمنة قطاع المحروقات وسيطرته على الاقتصاد الوطني، أي أن الجباية البترولية تساهم بنسبة عالية في الميزانية العامة للدولة، وهذا راجع لهيمنة قطاع المحروقات. لأنه منذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على إيرادات الجباية البترولية كونها الممول الرئيسي للميزانية العامة، وذلك لسيطرتها على جل الإيرادات من جهة والاعتماد عليها بشكل أساسي في تغطية النفقات العامة للميزانية.

ثالثا: توصيات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يقضي تقديم جملة من التوصيات التي يمكن من خلالها للجباية العادية أن تلعب دوراً مهماً في تمويل الميزانية العامة للدولة، قبل التطرق إلى بعض التوصيات ذات العلاقة بإصلاح المنظومة الضريبية نذكر بعض أسباب عدم فعالية هذه المنظومة في بلادنا:

- تدني الدخل القومي خارج المحروقات بسبب تدني الإنتاج مما يتسبب في تدني الدخل الفردي الذي هو الوعاء الأساسي للضريبة،
- قلة المؤسسات الاقتصادية وعدم أو قلة إسهام أغلبها في التحصيل الضريبي،
- توجه النشاط الاقتصادي إلى القطاع الموازي غير المساهم في التحصيل الضريبي،
-- صعوبة التحصيل الضريبي بسبب التهرب الجبائي وقلة الوعي الضريبي وضعف كفاءة إدارة تحصيل الضرائب.

توضح هذه الأسباب أن الاختلال يتعلق بكلّ مكونات النظام الضريبي أي أنها تمسّ السياسة الضريبية والتشريع الضريبي والإدارة الضريبية.
ولا يمكن إصلاح هذا النظام الضريبي إلا بإجراء إصلاحات جذرية في هذه المستويات الثلاثة: بالتزام معايير الفاعلية في النظام الضريبي، وتشكيل لجنة يقظة تابعة للإدارة العامة للضرائب تتشكل من جهات متنوعة تتابع مدى مطابقة النظام الضريبي للسياسة المالية للدولة والنظام الاقتصادي المتبع، ومدى مطابقة النظام الضريبي للمعايير العالمية للفاعلية.
وعليه نوصي بما يلي:

في ظل الصدمات البترولية وآثارها السلبية على الميزانية والمرتكزة على العائدات البترولية بصفة كبيرة، يتعين على السلطات المالية في الجزائر البحث عن البدائل الكفيلة لإحلال الجباية البترولية وتحقيق التنمية الاقتصادية، إن تحقيق موازنة عامة كفيلة بتغطية نفقات الدولة، الأمر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الحيز الجبائي الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل ميزانيتها، وذلك من خلال تبسيط وتكييف نظام جبائي يلاءم والمرحلة التي تمر بها القطاعات الاقتصادية للدولة.

- إن الاعتماد على النظام الجبائي كبديل لتحقيق التمويل الضروري للميزانية يتطلب منح التحفيزات الجبائية الكافية للاستثمارات المحلية والأجنبية على أساس الكفاءة والجدارة، وكذا الاستثمارات المنتجة والمستمرة ضرورة ضبط الاقتصاد الموازي في الجزائر من أجل توسيع القاعدة الجبائية لضمان الحصيلة المالية على المدى الطويل؛

- ضمان الانسجام بين السياسة الضريبية والجوانب الأخرى للسياسة الاقتصادية،
- تصميم السياسة الضريبية لتكون ضمن قيم المجتمع،
- تحديد المعدلات الضريبية وفق دراسات ميدانية تعكس واقع المجتمع الجزائري،

- الحرص على توفير موارد بشرية مؤهلة لتحسين الأداء الضريبي،
- تطبيق مبادئ وآليات الحكومة الإلكترونية في إدارة الضرائب بغرض الشفافية والفاعلية والتبسيط،
- إدماج الزكاة ضمن منظومة الضرائب مع الحفاظ على مصارفها الثمانية التي لو أُديرت بشكل جيد لوفرت مداخيل كبيرة، ولخففت أعباء اجتماعية واقتصادية ضخمة على الدولة.
- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها ومرافقتها حتى تصبح قادرة على المنافسة، وذلك بغرض زيادة مناصب الشغل، زيادة توسيع الوعاء الضريبي وبالتالي ارتفاع الحصيلة الضريبية أي توفير موارد مالية من خلال جباية المؤسسات والأفراد،
- بذل المزيد من الجهود لتحسين إدارة وتحصيل الضرائب وخدمات الإدارة الجبائية لرفع حصة الجباية العادية في الموازنة العامة.
- تشجيع الاستثمار الخاص وخلق الثروة كطريقة من طرق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لزيادة المداخيل العادية.
- خلق جو مناسب لجذب الاستثمار واتخاذ كل الإجراءات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لهيمنة البالغة في دعم الميزانية العامة، عن طريق ازدياد قيمة الضرائب والرسوم على أرباح الشركات.
- في ظل النموذج الاقتصادي الجديد القائم على دعم وتفعيل الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد على الجباية العادية كمصدر رئيسي للتمويل، يتعين على السلطات المالية في الجزائر إعادة النظر وبجدية في موضوع إصلاح النظام الجبائي بما يحقق الكفاءة والفعالية في التحصيل، ويحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطور والنمو وبما يتلاءم والتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، العمل على تنسيق السياسة الضريبية مع مختلف أشكال السياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.
- البحث عن موارد وإيرادات أخرى لتمويل الميزانية العامة بتطوير القطاعات خارج المحروقات، للتخفيف أو التخلص من الاعتماد على البترول عبر تشجيع الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص.
- محاولة التوجه نحو قطاعات أخرى كالسياحة والفلاحة لخلق موارد ثابتة إذ يعد أمر حتمي لا بد منه وضرورة لا يمكن تأجيلها.
- ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومحاربة كل أشكال الاستخدام غير الصحيح واللاعقلاني للأموال النفطية خاصة عند ارتفاع أسعار البترول.

رابعاً: آفاق الدراسة

إذا كان ما تم بعون الله مجرد إسهام متواضع من الطالبان في هذا الموضوع، فإن إلقاء المزيد من الضوء على العديد من الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع يحتاج إلى جهود مستقبلية أخرى يمكن أن تشمل المجالات الآتية:

- إمكانية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية - دراسة تحليلية
- سبل تفعيل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات ودورها في تمويل الميزانية العامة
- أين الخلل في تمويل الميزانية العامة
- إشكالية النفقات العامة في الجزائر وسبل ترشيدها
- دور الجباية العادية والبترولية في تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة

قائمة

العدد اجمع

قائمة المراجع

المراجع المعتمدة في إعداد البحث:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

-الكتب:

- 1- أحمد حسن الرفاعي، " منهج البحث العلمي "، الطبعة الأولى، تطبيقات إدارية اقتصادية، دار وائل للطباعة والنشر، 1996.
- 2- - أعاد حمود القيسي، " المالية العامة والتشريع الضريبي"، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008.
- 3- - امحمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: حالة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- 4- -حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة القسم الأول" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر سنة النشر.
- 5- - خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"،
- 6- - الدليل الإرشادي لأعمال الموازنة للمنظمات غير الحكومية "المشروع الدولي للموازنة"، ديسمبر 2001.
- 7- - سعيد عبد العزيز عثمان، حامد عبد المجيد دراز، " مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 .
- 8- -سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، 2003.
- 9- -- عدنان محسن ظاهر، "الموازنات العامة في الدول العربية"، دراسة مقارنة للإعداد و اقرار و تنفيذ الموازنة في الدول العربية دون سنة نشر
- 10- - فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية و موازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003.
- 11- --كريم النشاشيبي وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 12- - محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان 2017.
- 13- -محمد الصغير بعلي، يسرى أبوالعلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، غابة، الجزائر، 2003.

-الرسائل العلمية:

▪ أطروحات الدكتوراه والماجستير:

- 1-بن بارة عبد الرزاق، نظام الجباية البترولية في النظام الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2012-2013.
- 2-خوميحة فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر، - دراسة حالة الفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و

قائمة المراجع

التجارية و علوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2017-2018.

3-- دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة الدكتوراه جامعة الجزائر، 2005-2006.

4- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995.

5- عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر 2013-2014.

6- فاطمة الزهرة قطوش، " إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة، حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الجزائر 3، 2014/2015.

7- لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

8- مبارك كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013-2014.

9- نوي نبيلة، إستراتيجية رقبة الكفاءة الاستخدمية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012.

المقالات:

1- آسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية 2008-2017 مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر المجلد 08، العدد 01، 2018.

2- إبراهيم عطاري، رتيمي الفضيل، " الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الجزائري الاجتماعي " ، مداخلة في الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ماي 2003.

3- بعل الطاهر، أثر الجباية البترولية على إتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول في الجزائر للفترة 2014-2018، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيبي علي البليدة، العدد 2، العدد 12، جوان 2018.

4- حراق مصباح، قمبر محمد أمين، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2018-1992)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2021.

5- ساجي فاطيمة، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، جامعة تسيمسيلت، الجزائر، المجلد 8، العدد 20، 2017.

قائمة المراجع

6- سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر ، المجلد 14، العدد 19، 2018.

7- شنوفي نور الدين، موساوي روميصاء، " الاتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة حتمية أم خيار إستراتيجي دراسة تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016 "، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، المجلد 16، العدد 5، 2015.

8- عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 -دراسة للسياق و المضامين و الدلالات-، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 06، جانفي 2012،

9-عقبة مخنان، لقمة بامون، النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة ورقلة الجزائر، المجلد 01، مارس 2019.

10- معداوي نجية، عقود البترول في الجزائر ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، جامعة البليدة 2 لونييسي علي، العدد 08، 2015.

11-منال مليزي، مخلفي أمينة، أثر تطور الإطار القانوني للمحروقات على الشراكة الأجنبية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1986-2017، المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال، مركز رفاد للدراسات و الأبحاث، الأردن، المجلد 07، العدد 02، 2019.

12- قرينعي ربيحة، نوي طه حسين، 2019) الموسومة ب: أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور -الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 3، 2019.
الملتقيات:

1- سعدية قصاب، " آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر " ، مداخلة في الملتقى الوطني حول □ؤسسة الاقتصادية وتحديات □ناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2003.

2- عبد القادر بن حمادي،"الإصلاحات في ظل تمويل الموازنة العامة : دراسة حالة الجزائر " مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ماي 2002.

3- ليلي عيساوي و حمداوي الطاوس، تنسيق السياسة الجبائية و تحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة 2003.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

Athmane Sheriet, "L'adaptation à la mondialisation avec référence à la transition en Algérie", Séminaire sur l'économie d'Algérie 3000, Blida, 2002.

قائمة المراجع

- Herve KRUGER, « Les principes généraux de la fiscalité », Ellipses Edition Marketing, Paris, 2000, P10.- CNES, "Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel", Alger, 1998
- Hocine Benissad, L'ajustement Structurel "L'expérience du Magreb", OPU, Algérie, 1999.

ثالثاً. القوانين:

- 1- قوانين المالية من سنة 2000 إلى 2021.
- 2- قوانين ضبط الميزانية من سنة 2000 إلى 2018.
- 3- المادة 6 من القانون رقم 84 -17 لسنة 1984 المعدل والمتمم المتعلق بقوانين المالية،
- 4- المادة 3 من القانون رقم 90-21 المؤرخ 15 أغسطس 1990 المتعلق بالمحاسبة العامة.
- 5- المادة 14 من القانون الأساسي رقم 18-15 المؤرخ 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية
- 6- الجريدة الرسمية للمناقشات، الفترة التشريعية الثامنة دورة البرلمان العادية (2020-2021) الجلسة العلنية لمناقشة مشروع قانون المالية 2021 ، السنة الرابعة- رقم 196 ، 2020/11/26

رابعاً. المراجع الالكترونية:

- 1- تسوية الميزانية ل 2018 : مجلس المحاسبة يسلط الضوء على أوجه الخلل، أرج بتاريخ 15/ديسمبر 2020 ، تم الاطلاع بتاريخ 2021/08/22 على الموقع الالكتروني: <mailto:https://www.aps.dz/ar/economie/97948-2018>

الفنانون

قائمة

المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	آية قرآنية
II	إهداء 1
III	إهداء 2
IV	شكر وتقدير
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
17-2]	الفصل الأول: أساسيات حول الميزانية العامة و الجبايتين العادية والبتروولية
[
2	تمهيد
2	المبحث الأول: الإطار النظري للميزانية العامة
3	المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة
3	أولاً- تعريف الميزانية العامة
4	ثانياً- أهمية الميزانية العامة للدولة
5	المطلب الثاني: أنواع و مبادئ الميزانية العامة
6	أولاً- أنواع الميزانية العامة
7	ثانياً- مبادئ الميزانية العامة
8	المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة
10	المبحث الثاني: الإطار النظري للجبائية العادية والجبائية البترولية
10	المطلب الأول: ماهية الجبائية العادية ومكوناتها ومتطلبات تفعيلها
11	أولاً- تعريف الجبائية العادية
11	ثانياً- مكونات الجبائية العادية
12	ثالثاً: متطلبات تفعيل مردودية الجبائية العادية في الجزائر
13	المطلب الثاني: ماهية الجبائية البترولية، خصائصها والعوامل المؤثرة فيها
13	أولاً - مفهوم الجبائية البترولية

14	ثانيا - خصائص الجباية البترولية
15	ثالثا- العوامل المؤثرة في الجباية البترولية
17	خلاصة الفصل الأول
-19] [32	الفصل الثاني: دور الجباية العادية والبترولية في تمويل الميزانية العامة
19	تمهيد
19	المبحث الأول: التطور التاريخي للجباية البترولية في الجزائر
20	المطلب الأول: الجباية البترولية خلال الفترة 1958 إلى غاية 1970
20	أولا- قانون البترول الصحراوي 22 نوفمبر 1958
20	ثانيا: اتفاقية ايفيان 1962
21	ثالثا: اتفاقية جيتي سونطراك 21 أكتوبر 1968
22	المطلب الثاني: الجباية البترولية خلال فترة تأميم المحروقات 24 فيفري 1971
25	المطلب الثالث: الجباية البترولية خلال الفترة 1986 إلى وقتنا الحالي
25	المبحث الثاني: دور الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة و الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية
25	المطلب الأول: الدور التمويلي للضرائب
27	المطلب الثاني: الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية
27	أولا - الآثار السلبية المباشرة لانخفاض الجباية البترولية
30	ثانيا: الآثار السلبية غير المباشرة لانخفاض الجباية البترولية
31	المطلب الثالث: سبل الرفع من حصيلة الجباية العادية
32	خلاصة الفصل الثاني
-34] [57	الفصل الثالث: دراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)
34	تمهيد:
35	المبحث الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
35	المطلب الأول: التعريف بإدارة الضرائب
36	المطلب الثاني: مراحل تعديل الهيكل التنظيمي للمديرية وأهم هياكلها
36	أولاً: مراحل تعديل الهيكل التنظيمي للمديرية
38	ثانياً: تنظيم الهياكل التابعة لمديرية الضرائب
40	المطلب الثالث: اختصاصات ومهام مصالح مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
43	المبحث الثاني: مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة
44	المطلب الأول: تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة (2000-

	(2021
46	المطلب الثاني: تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2000- 2021)
48	المطلب الثالث: مساهمة الجباية العادية و الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة للدولة
48	أولاً: تطور ميزانية الدولة
50	ثانياً: تغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات العامة خلال الفترة (2000 - 2021)
51	ثالثاً: مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000 - 2021
57	خلاصة الفصل الثالث
59	الخاتمة
65	المراجع
71	الفهرس

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة مدى أهمية الجباية العادية ودورها في تمويل الميزانية العامة للدولة، ولقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وقاما بدراسة تحليلية عن تمويل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، ومن أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الجباية العادية لها دور بارز في تمويل الميزانية ولقد شهدت في السنوات الأخيرة مساهمة معتبرة وتجاوزت 56% من مجموع الإيرادات العامة، غير أن الجباية مازالت تحتل الصدارة في تمويل الميزانية، لذلك أوصت الدراسة تحسين إدارة وتحصيل الضرائب وخدمات الإدارة الجبائية لرفع حصة الجباية العادية في الموازنة العامة، ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومحاربة كل أشكال الاستخدام غير الصحيح واللاعقلاني للأموال النفطية خاصة عند ارتفاع أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية:

الجبائية العادية، الجباية البترولية، الميزانية العامة، الضرائب، الجزائر.

Abstract:

The current study aims to know the extent of the importance of regular levying and its role in financing the state's general budget. Regular collection has a prominent role in financing the budget, and in recent years it has witnessed a significant contribution and exceeded 56% of the total public revenues. However, collection still occupies the forefront in financing the budget. Therefore, the study recommended improving the administration and collection of taxes and fiscal management services to raise the share of regular collection in the general budget. Rationalizing public expenditures and raising their efficiency to achieve the desired goals, and combating all forms of incorrect and irrational use of oil funds, especially when oil prices rise.

key words:

Ordinary levy, petroleum levy, general budget, taxes, Algeria.